بسم الله الرحمن الرحيم

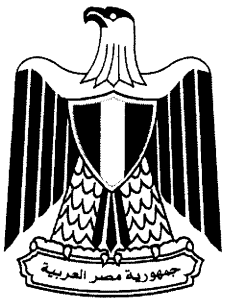

جمهورية مصر العربية

لجنة الخمسين

لإعداد المشروع النهائى للتعديلات الدستورية

الاجتماع الثامن

المعقود صباح يوم الأربعاء

١٩ من ذى القعدة ١٤٣٤ هـ، الموافق ٢٥ من سبتمبر سنة ٢٠١٣م

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية مصر العربية

لجنة الخمسين

لإعداد المشروع النهائى للتعديلات الدستورية

الاجتماع الثامن

المعقود عصر يوم الأربعاء

١٩ من ذى القعدة ١٤٣٤ هـ، الموافق ٢٥ من سبتمبر سنة ٢٠١٣م

اجتمعت لجنة الخمسين لإعداد المشروع النهائى للتعديلات الدستورية، الساعة الثالثة عصراً، برئاسة السيد الأستاذ عمرو موسى رئيس اللجنة، وقد حضر الاجتماع من السادة أعضاء اللجنة عدد (٤٦) عضواً.

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

بسم الله الرحمن الرحيم

فتحت الجلسة.

الإخوة والأخوات أعضاء اللجنة الموقرة:

السادة الأعضاء ، وزع على حضراتكم جدول أعمال الاجتماع (الثامن) متضمناً الآتى :

أولاً: إعلان خلو مكان أحد السادة الأعضاء .

ثانياً: الرسائل .

– قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٥٩٦ لسنة ٢٠١٣ .

ثالثاً: انتخاب مقرر عام مساعد أو أكثر للجنة .

رابعاً : تقارير اللجان النوعية .

خامساً : ما يستجد من أعمال .

هل هناك ملاحظات ؟

(لا ملاحظات)

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

إذن، اعتمد الجدول .

أولاً: إعلان خلو مكان أحد السادة الأعضاء.

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

الإخوة والأخوات أعضاء اللجنة الموقرة:

فقدت لجنة الخمسين، بل فقدت مصر والحركة النقابية فى مصر قائداً نقابياً مناضلاً، مدافعاً عن حقوق فلاحى مصر، وهو المغفور له زميلنا وأخونا المرحوم السيد الأستاذ محمد عبدالقادر، النقيب العام للفلاحين وعضو لجنة الخمسين، والذى وافته المنية إثر حادث أليم يوم السبت الماضى.

وباسكم وباسم اللجنة وباسمى شخصياً، أتقدم لأسرته وذويه، ولاتحاد نقابات الفلاحين وللحركة النقابية كلها بخالص العزاء، داعياً المولى عز وجل أن يسكن الفقيد فسيح جناته وأن يعوض الحركة فيه خيراً، وأدعو حضراتكم للوقوف وقراءة الفاتحة ترحماً على روح الفقيد الطاهرة.

(هنا وقف السادة الأعضاء دقيقة لقراءة الفاتحة)

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

لقد ورد إلى اللجنة قرار رئيس الجمهورية مصر العربية رقم (٦٠٦) لسنة ٢٠١٣.

يتلى القرار

(تلى القرار وهذا نصه)

قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٦٠٦ لسنة ٢٠١٣

رئيس الجمهورية المؤقت

قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٦٠٦ لسنة ٢٠١٣

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى الثامن من يوليو ٢٠١٣

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٧٠ لسنة ٢٠١٣.

وعلى كتاب النقابة العامة للفلاحين رقم ٨٠٠ بتاريخ ٢٠١٣/٩/٢٢.

قرر

(المادة الأولى)

ووفق على ضم السيد رفعت جودة يوسف داغر عضواً أساسياً باللجنة المشكلة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٧٠ لسنة ٢٠١٣ ممثلاً لاتحاد نقابات الفلاحين بمختلف تشكيلاتها، خلفاً للمرحوم الحاج محمد أحمد عبدالقادر.

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية، وعلى الجهات المختصة تنفيذه.

(عدلى منصور)

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٨ ذى القعدة سنة ١٤٣٤هـ

الموافق ٢٤ سبتمبر سنة ٢٠١٣م

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

أرحب باسمكم بالسيد رفعت محمد جودة يوسف داغر عضواً أساسياً ممثلاً لاتحاد نقابات الفلاحين بمختلف تشكيلاتها، أرحب بك وأتمنى لك التوفيق، وأتحدث باسم الجميع فى الترحيب بك.

وأرجو أن يحدد السيد العضو رغبته فى الانضمام إلى أى من اللجان النوعية، وإبلاغ ذلك إلى الأمين العام.

أيضاً أنعى إليكم شهيداً من شهداء الشرطة، شهيداً من شهداء مصر.. شهيد عدوان .. شهيد اعتداء، شهيد إرهاب وهو يدافع عن أمن المواطنين، هو اللواء نبيل فراج، وأنا أدعو حضراتكم للوقوف وقراءة الفاتحة ترحما على روح الفقيد.

(هنا وقف السادة الأعضاء لقراءة الفاتحة)

ثانياً: قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٩٦ لسنة ٢٠١٣.:

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

ورد إلى اللجنة قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٩٦ لسنة ٢٠١٣.

يتلى القرار

(تلى القرار وهذا نصه)

قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٩٦ لسنة ٢٠١٣.

رئيس الجمهورية المؤقت

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى الثامن من يوليو ٢٠١٣.

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٧٠ لسنة ٢٠١٣.

وبناء على طلب حزب النور.

قرر

المادة الأولى

يستبدل بممثلى حزب النور الوارد اسماهما فى البند السادس والعشرين (التيارات والأحزاب السياسية) التيار الإسلامى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٧٠ لسنة ٢٠١٣ كل من:

٣٥- الدكتور محمد إبراهيم عبدالحميد منصور أساسياً

- المهندس صلاح عبدالمعبود فايد السيد احتياطياً

المادة الثانية

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية، وعلى الجهات المختصة تنفيذه.

عدلى منصور

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٣ ذى القعدة سنة ١٤٣٤هـ

الموافق ١٩ سبتمبر سنة ٢٠١٣م

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

بقدر ما نشكر العضوين اللذين انتهت عضويتهما، أرحب بالدكتور محمد إبراهيم عبدالحميد منصور، العضو الأساسى الجديد ممثلاً لحزب النور، والعضو الاحتياطى المهندس صلاح عبدالمعبود، أهلاً وسهلا ونتمنى لكما التوفيق، أرجو أن يحدد السيدان العضوان رغبتهما فى الانضمام إلى اللجان النوعية، وإبلاغ ذلك للأمين العام.

ثالثاً: انتخاب مقرر عام مساعد أو أكثر للجنة:

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

تقتضى لائحة العمل الداخلية للجنة أن تختار اللجنة عدداً من المقررين العامين المساعدين إذا لزم الأمر، هناك اقتراح بأن يكون للجنة مقرران مساعدان، ووافق السيد المقرر العام على ذلك وعلى اختيارهما، والأمر معروض على اللجنة وهما السيدان:

الدكتور أحمد خيرى إمام، رئيس الاتحاد القومى لعمال مصر.

المهندس محمد سامى أحمد محمد، رئيس حزب الكرامة.

إذا لم يكن هناك مانع فأعلن قرار اللجنة، أن يكون السيدان أحمد خيرى إمام ومحمد سامى أحمد مقررين مساعدين للمقرر العام للجنة.

رابعاً: تقارير اللجان النوعية:

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

خلال الأسبوع المنصرم منذ اجتماعنا السابق، اللجان عملت بانتظام ونظرت وناقشت عدداً من المواد، عدداً متصاعداً من المواد كما سنستمع من مقررى اللجان، اللجان تعمل فى غاية النشاط بما فى

ذلك لجنتى الصياغة والحوار المجتمعى، إننى أود قبل أن أعطى الكلمة لمقررى اللجان واحداً واحداً أن ألفت النظر إلى نقطتين أو ثلاثة.

النقطة الأولى، إنه لوحظ أن هناك تسريبات يساء تفسيرها، وتفسيرات تنطلق فى مختلف وسائل الإعلام دون التدقيق اللازم، حتى الآن لم يستقر الرأى على مواد تعتبر قد وصلت إلى صياغتها نهائية، وأن النقاش لا يزال جارياً سواء بالنسبة للمواد المطروحة على اللجان أو للمواد التى قرئت قراءة أولية وحولت إلى لجنة الصياغة لإعدادها للعرض على اللجنة العامة، هذا الأمر يحدث بلبلة وأعضاء لجنة الخمسين أو لجنة المائة (الخمسون والخمسون الاحتياطيون)، مجموعة من المواطنين المسئولين مسئولية كبيرة جداً عن مناقشة وإقرار مشروع الدستور، ومسئولون أيضاً عن أن الشعب، الرأى العام، تنقل إليه الصور الدقيقة، هناك متحدث رسمى واحد، وغير ذلك.. طبعاً الطريق غير مغلق أن الناس تتكلم والأعضاء يتحدثون والمقررون يشرحون، ولكن على أساس أننا مازلنا نناقش ومازلنا لم نطرح نصاً ليوضع تحت الصياغة النهائية، الآراء كثيرة لأن الوضع مهم والدستور مهم، ولكن هذه الآراء فى الحقيقة أنها موضع نقاش جاد ودراسة جيدة، وسنستمع إلى خبراء وإلى مداخلات ونتلقى طلبات واقتراحات مكتوبة واقتراحات شفاهية، وهذه القاعة وقاعات أخرى مليئة بممثلى مختلف فعاليات مصر ليعبروا عن رأيهم وعن طلباتهم وعن انتقاداتهم وعن اقتراحاتهم، وأرجو أن نضع فى اعتبارنا أنه ليست فقط مسئوليتنا أننا ننتهى ونطرح مشروع الدستور على أحسن ما نستطيع إخراجه، إنما أيضاً أن يكون الرأى العام فى الصورة الدقيقة الحقيقية البعيدة عن الإثارة والاستثارة ووضع الأمور فى غير نصابها بالنسبة للرأى العام.

أقول هذا لأنه هناك من شاهد برامج أو قرأ تصريحات وكأنها تعبر عن الموقف النهائى للجنة، لا يوجد موقف نهائى للجنة حتى تاريخه.

النقطة الثانية، الجدول الزمنى للجنة:

الجدول الزمنى للجنة كما سبق الطرح، أن الأسابيع الأربعة الأولى، أسابيع العمل ننتهى فيها من المشروع الأولى، الذى سيكون فيه عبارات بين أقواس ومواد بين أقواس وربما مادة متكررة لآراء مختلفة، إنما سيكون أمامنا جسد بدأ يتشكل لمشروع الدستور، وهذا سينتهى بنهاية شهر العمل وليس الشهر القمرى، وأعتقد أنه سيكون قبل العيد إن شاء الله، فور عودتنا من إجازة عيد الأضحى سيبدأ نظر

المشروع لصياغته الصياغة قبل النهائية، بواسطة مع لجنة الصياغة التى تضعه فى وضع يستأهل ويكون جاهزاً حتى تبدأ اللجنة العامة بعد العيد بمشيئة الله فى دراسة مشروع الدستور ومناقشته مادة مادة.

الآن سأطلب من السادة مقررى اللجان عرض ما انتهت إليه كل اللجنة من أعمال، العرض سيكون عاماً ولن ندخل فى مواد بعينها، إننى فى الحقيقة أشعر بالراحة إلى طريقة العمل ولسرعة العمل وجديته، فى الوقت نفسه بصفتى رئيس هذه اللجنة ومعى أعضاء هيئة المكتب، نجرى عدداً كبيراً من الاتصالات مع مؤسسات مختلفة ونتلقى زيارات ونعقد اجتماعات لنتفاهم أو لنتفق على إطار يتعرض لعدد من المواد والفصول ذات الأهمية الخاصة لهذه المجموعات أو تلك، ونقوم بهذا بمجموعة واسعة نتبادل فيها نتائج هذه الاتصالات وأى مقترحات تنتج عنها، وكلها سوف تعرض على هذه اللجنة الموقرة، لجنة الحوار المجتمعى نشطت فى الاستماع إلى عدد متزايد ومتصاعد من المجموعات والنقابات والاتحادات، وفى الحقيقة أنه يوجد إثراء كبير لعلم اللجنة بتوجهات المجتمع المصرى فيما يتعلق بالدستور، فى هذا أدعو الأخ النقيب الأستاذ سامح عاشور ليعطيكم تقرير إنجاز بالنسبة للأسبوع الماضى، فليتفضل.

السيد الأستاذ سامح عاشور (مقرر لجنة الحوار والتواصل المجتمعى وتلقى المقترحات):

السيد الرئيس.. حضرات السادة أعضاء اللجنة:

فى الحقيقة إن لجنة الحوار المجتمعى التقت خلال الأسبوع الماضى بحوالى (١٣٦٥) شخصية على مدار (٢٨) اجتماعاً، انتهينا فيها إلى (٧٥) مقترحاً تم ضخها إلى اللجان، لجنة الحقوق والحريات (٩)، لجنة المقومات (١٣)، لجنة نظام الحكم (١٥)، ويوجد (٣٨) اقتراحاً مازالت تحت الإعداد والتوزيع.

الحقيقة يا سيادة الرئيس، اللقاء والتواصل مع القوى المجتمعية أنا وزملائى أعضاء اللجنة أسفر عن عدة حقائق يجب أن نحيط اللجنة العامة بها:

الحقيقة الأولى، أن هناك رغبة جامحة لدى كل من قابلناه رداً من كل تواصلوا معهم أنهم يريدون دستوراً جديداً، ولا يريدون بأى شكل من الأشكال أى تعديل على دستور ٢٠١٢ ، ورؤيتهم فى الحقيقة تستند إلى أمرين فى غاية الأهمية:

الأمر الأول قانونى أو دستورى، والأمر الآخر مجتمعى أو سياسى، القانونى يقول إن هناك طعوناً منظورة أمام القضاء بشأن عدم دستورية بعض نصوص أو بطلان ذلك الدستور تقريباً، وأنه إذا قضت المحكمة – أى محكمة – المساس بهذا الدستور سوف يترتب عليه أن أى إلحاق لأى تعديل على هذا المقضى ببطلانه سوف يعرض منتجنا للبطلان.

الاعتبار الآخر السياسى والاجتماعى هو إرادة الشعب الذى خرج فى ٣٠ يونية هى التى أسقطت الرئيس وأسقطت دستور الرئيس، وأن الحقيقة الرمزية فى بقاء الدستور تعنى أن النظام السابق مازال موجوداً أمامنا ونحن نتعامل عليه بالتجميل أو بالتحسين، وبالتالى هناك رغبة شعبية بلا انقطاع من كل التيارات السياسية حول ضرورة أن يكون منتجنا هو منتجا دستورياً جديداً، وهذا يقتضى التواصل، تواصل اللجنة مع رئاسة الجمهورية من أجل الوصول إلى صيغة تحمى هذا الدستور، وهذا المنتج الذى سوف يخرج من اللجنة، ولذلك أنا أقترح أن اللجنة تواصل من خلال لجانها الفرعية استكمال نظر باقى نصوص الدستور الذى نتمناه مبنياً على ما لدينا من رصيد سواء كان فى دستور٢٠١٢، أو فى دستور ١٩٢٣، أو فى مشروع دستور ١٩٥٤، أو فى دستور١٩٧١ أو كان فى جعبة المواطنين أو أصحاب المقترحات المقدمة ، لكى نكون جاهزين حتى يتم استكمال الشكل الذى يمكن أن يحمى المنتج الدستورى الذى سوف نتقدم به للجماهير.

الحقيقة الثانية، أن كل الناس الذين استمعنا إليهم يريدون أن يؤكدوا على هوية مصر وانتمائها، مصر جزء من الأمة العربية وجزء من العالم الإسلامى، وهذا التأكيد يؤكد وجودنا الحقيقى... حتى لا تختلط الأوراق، وحتى لايُساء الفهم دون المساس بأبعادنا الإفريقية والآسيوية وانتمائنا لكل الحضارات الموجودة فى العالم وتواصلنا معها، أيضاً هناك اتجاه عام لدى كل من استمعنا إليهم وتحاورنا معهم أنهم مع الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة، لا دولة دينية ولا دولة عسكرية، دولة مدنية بكل مقوماتها.

الحقيقة الثالثة، إن حديث الناس عن أن كفالة الدولة لاستحقاقات المواطنين والتزاماتها غير كافية، ولابد من أن تنتهى من لفظ "تكفل الدولة" إلى "تلتزم الدولة" فتتحول فى الدستور كله إلى "التزامات" بألفاظ واضحة الدلالة لا يمكن تمنح أى إمكانية للتراجع أو للالتفاف حول الالتزام، أولى المناطق التى تحدث فيها الناس وبما يشبه الإجماع هى كفالة التأمين الصحى على كل مواطن مصرى، وضرورة أن تتم هذه الكفالة دون أن يشترط فيها فقر المواطن، لأنه ليس من الإنصاف ولا من المروءة ولا من الشجاعة أن نطلب من الناس أن تقدم دليل فقرها حتى تكفلها الدولة بالرعاية الصحية، وبالتالى يجب أن تقدم هذه الرعاية على أعلى مستوياتها لجميع المواطنين ولكل من يتقدم لها أو بها.

أيضاً كان حديث الناس والقوى المجتمعية التى تقابلنا معها حول ضرورة كفالة وحماية الأم والجنين والطفل حتى سن الشباب، وأن هذه الرعاية لا يمكن أن تكون رعاية شكلية ولا لفظية، وإنما يجب أن تشمل الحماية لهذه الأم وحماية لهذا الجنين، وحماية لهذا الرضيع، وحماية لهذا التلميذ، حتى يخرج أو نخرج من رحم هذه الأمة شباباً يستطيعون تحمل المسئولية فى المستقبل، الدولة تلتـــزم بأن تقدم لهم كل وسائل المعيشة الكريمة بحدودها الإنسانية المتاحة أو بأقصى حدود إمكانية متاحة.

المرأة المعيلة، والتأكيد على أنه لا يجوز أن نترك المرأة ، المرأة لا تستطيع أن توفر لأسرتها عشاءها أو غذائها أو إفطارها، لا يمكن أن نقبل أن نعيش فى مجتمع يمكن أن يبيت فيه جائع دون أن يكون هناك تدخل ما حتى ولو كان هذا التدخل تدخلاً محدوداً.

التعليم، والكل تحدث عن ضرورة كفالة حق التعليم أو التزام الدولة بالتعليم حتى مرحلة ما قبل الجامعى وهى مرحلة متوسطة، لماذا؟ لأننا لا نريد أن تحدث أمية بأى شكل من الأشكال، ليست الأمية أمية قراءة وكتابة، إنما أمية رقمية وأمية تتعلق بالكفاءة والأداء والنضج، كل هذا يجب أن يتم الاهتمام به ورعايته، أيضاً يجب توحيد أسعار التعليم فى الدولة، من غير اللائق على الإطلاق أن تظل فى الدولة مدرسة تابعة للدولة برسوم، ثم تجريبية برسوم، ثم تجريبية متميزة برسوم أخرى، لا يمكن أن يكون هذا مقبولاً، لابد أن يكون مستوى هذه المدارس مستوى واحداً على أعلى مستوى ممكن وليس على الحد الأدنى، لا يمكن أن يكون هناك أدنى مما يمكن أن تقدمه الدولة على الأعلى، وأن يكون الالتحاق بهذه المدارس مبنيا على الكفاءة ومبنياً أيضاً على التفوق الذى يجب أن يكون هو معيار التواجد الحقيقى وتقديم

الميزة والخدمة الحقيقية، أيضاً سيادة الرئيس قابلنا عدة جهات، منها النيابة الإدارية وهيئة قضايا الدولة، وفى الحقيقة أن لدى أعضائهما إحساساً عميقاً بأن لهم مكتسبات تم إجهاضها بالمشروع المقدم من لجنة الخبراء، وهم يرون- وأنا أرى- أنهم أصحاب حق فيه أن نستكمل ما يستحقونه من حماية وحصانة مادامت هذه الحماية والحصانة لا تمس ولا تنتقص من حماية وحصانة الآخرين، مادام هذه الميزة لا تؤخذ من نصيب الهيئات القضائية الأخرى ولا تكون على حسابها ولا تقلل من شأن باقى الهيئات، فيجب أن نصل إلى النتيجة التى ترضى كل هذه الهيئات، بالإضافة إلى محامى الإدارات القانونية الذين يمثلون الشركات العامة والهيئات العامة الذين يحمون المال العام يجب أن يتمتعون أيضاً بما يتمتع به أقرانهم فى هيئة قضايا الدولة من حماية أثناء أو بسبب أداء عملهم، لأنه لا يمكن أن نسوى أو لا يمكن أن نترك من يدافع عن المال العام فى شركات الأعمال وفى شركات الأعمال العامة أو المملوكة للدولة عرضة للضغوط الإدارية، ولا يمكن أن نقبل أن يكون المحامى تحت إمرة وتحت هيمنة رئيسه الذى يمكن أن يكون هو السبب فى المخالفة أو صاحب الانحراف، وأنا أقطع أن ٩٠ أو ٩٩٪ أو ١٠١٪ من جرائم المال العام التى وقعت فى الشركات سببها تدخل الإدارة وسببها إجهاض المقاومة القانونية لأعضاء الإدارات القانونية المختلفة.

أيضاً تحدث كثير من القطاعات، وكان بالأمس مجموعة من رجال الفكر ثم مجموعة من الفنانين عن حماية حقوق الملكية الفكرية وبراءة الاختراع والعلامات التجارية، فى الحقيقة إننا فى حاجة إلى أن نخلق مستوى دستوريا تلتزم به الدولة أن تحمى ملكيتنا الفكرية، لأنها ثروة سوف تعود على الاقتصاد الوطنى بقيم أعلى مما نحن فيه الآن بكثير، لا نقصد بذلك حقوق الممثل ولا الفنان فقط ولكن الحقوق التجارية، القيمة، الابتكار، المؤلف، الكتاب، كل هذه الابتكارات تمثل قيماً اقتصادية مخصومة من حصيلة ومن موارد الاقتصاد الوطنى.

سيادة الرئيس، مازلت أؤكد مرة أخرى على أننا فى حاجة إلى أن نستكمل جلسات حوار بأطول مسافة زمنية ممكنة، لأننا بذلك نحقق أولاً استحقاق الإعلان الدستورى، ونحقق تأييداً شعبياً حقيقياً لما يمكن أن نقدمه لجمعية أو للجنة من تعديلات أو من دستور جديد سوف يصاحبه التزام بأن يحصل هذا

المنتج الدستورى على تصويت يفوق نسبة التصويت المقررة بيننا، نحن افتخارنا أن يكون التصويت الحاسم لنصوص الدستور المقترح ٧٥٪، أنا لا أتمنى أن تكون موافقة الجماهير على هذا الدستور بأقل من ٧٥٪، هذا يقتضى أن نتوسع فى السمع ونتوسع فى الإنصات ونتوسع فى تقبل الرأى الآخر والحوار حول كل القضايا دون إبعاد ودون إقصاء، وبالتالى أرى أن يمتد عمل اللجنة إلى أكبر مسافة حتى آخر أسبوع يمكن أن يعلن فيه قيام اللجنة العامة بالتصويت النهائى على منتجها الدستورى، بهذا أردت أن أقدم لحضراتكم تقريراً مختصراً عن أعمال اللجنة، وكنت أتمنى أن أكون أكثر اتساعاً لكن أريد أن أترك لزملائى أيضاً الفرص الزمنية التى تمكنهم من عرض آرائهم ومقترحاتهم، وشكراً.

السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):

شكراً للسيد الأستاذ سامح عاشور، وقد أثار عدداً من النقاط التى استمع إليها من خلال نظر لجنة الحوار المجتمعى لممثلى مختلف جهات المجتمع المدنى فى مصر، تكلم عن الدستور، الدستور معطل وليس هو الذى سوف يعود، هناك وثيقة دستورية جديدة ستأخذ فى اعتبارها كل تاريخ العملية الدستورية فى مصر وتأخذ فى اعتبارها أيضاً الظروف الحالية والآفاق والآمال بالنسبة للمستقبل، فى الدستور المعطل الذى لن يعود، مواد بنيت على دساتير سابقة واستقر عليها الرأى فى مختلف الدساتير أو استقرت صياغتها فى مختلف الدساتير وجماعها أن مصر دولة حديثة ديمقراطية دستورية، وهى فى الواقع دولة مدنية.

موضوع العدالة الاجتماعية، أكثر من مرة عبر كثير منا على أنه مطلب للجميع ولجنة الدستور ملتزمة بهذا، وقد لاحظت ولاحظتم أن كافة الاتجاهات السياسية تتحدث عن العدالة الاجتماعية وتطالب بها، ومن ثم هو مطلب جماعى لا نقاش فيه، النقاش سيكون فى صياغته وكيفية بنائه فى إطار التنمية الاقتصادية التى سيتكلم عنها الدستور.

فيما يتعلق بالتزام الدولة، الدولة يجب أن تلتزم، ونحن يجب أن نكون مسئولين ونحن نناقش النصوص ونرتب الالتزامات على الدولة، ونأخذ فى هذا الوضع فى مصر الذى يتطلب من الدولة نشاطاً ودوراً مهماً أساسياً، إنما نأخذ فى الاعتبار أيضاً الأدوار الأخرى لباقى عناصر المجتمع.

هناك موضوع أنا استمعت إليه عندما كان المبدعون والفنانون والأدباء يتحدثون فى لجنة الحوار المجتمعى وهو ما يتعلق بالملكية الفكرية وحماية براءات الاختراع والإبداع، وهذه مسألة فى الحقيقة مهمة ويجب أن نأخذها مأخذ الجد، ولابد أن تتعرض لها مناقشاتنا فى الأيام القادمة.

فيما يتعلق بلجنة الحوار المجتمعى وأهمية استمرارها، من المؤكد استمرارها حتى نهاية الشهر الأول للعمل، وعندما نبدأ عملية الصياغة سيكون دورها حالة بحالة، فقد نحتاج إلى أن تعقد اللجنة اجتماعاً للاستماع إلى طلبات معينة، إنما الوقت كله سوف يخصص للصياغة ومناقشة المواد ، وهذا سيكون وضعاً مختلفاً.

بالنسبة للنيابة الإدارية وقضايا الدولة ومحامى الشركات والمؤسسات كانت موضع نقاش مع الهيئات القضائية أو الجهات القضائية المختلفة، وأرجو أن نعطيها أهمية من أجل الوصول إلى الحل الرصين والموقف المنضبط من هذه الأمور جميعاً، لتكون السلطة القضائية سلطة كاملة ومتكاملة ليس فيها تزيد إنما فيها ضبط للأمور خصوصاً فى ضوء ما استمعنا إليه من ممثلى وقادة ومفكرى هذه السلطات.

أشكر السيد الأستاذ سامح عاشور على عرضه لما أنجزته لجنة الحوار المجتمعى، وأرجو أن يتفضل السيد المستشار محمد عبد السلام، مقرر لجنة الدولة والمقومات الأساسية، لعرض تقريره.

السيد المستشار محمد عبد السلام(مقرر لجنة الدولة والمقومات الأساسية):

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً سيادة الرئيس.

السيدات والسادة الزملاء الأفاضل أعضاء لجنة الخمسين .. السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

لقد اعتمدنا فى عملنا على أمرين:

الأمر الأول، هو أن نسمح لكل الأعضاء بتقديم مقترحاتهم بالتعديل أو بالإضافة أو بالحذف حول المواد التى تخص باب الدولة وباب المقومات الأساسية للمجتمع ثم نشرع فى مناقشة هذه المقترحات بكل شفافية وحيادية وبإعطاء الفرصة كاملة بالوقت الكامل لكل من يريد أن يناقش جزئية معينة.

اعتمدنا فى ذلك على نصوص لجنة الخبراء التى أود أيضاً أن أوجه لها التقدير اليوم لأنها فى كثير من الأمور كانت صياغاتها محكمة ويسرت عمل اللجنة كثيراً فى بعض المواد، وهذا لا يمنع أننا تناولنا كثيراً منها أيضاً بالتعديل وإبداء وجهة نظر اللجنة على الصياغات المطروحة ، تناولنا فى باب الدولة تقريباً ست مواد، رسمنا فيها شكل الدولة، ثم انتقلنا إلى باب المقومات الأساسية للمجتمع وتناولنا فيها تقريباً ثلاثين مادة، وانتهينا حتى الآن من القراءة الأولى لباب الدولة والمقومات الأساسية للمجتمع، وأنا أقول القراءة الأولى، إذن، لم ينته عمل اللجنة.

استحدثنا أيضاً بعض المواد ثم بدأنا من اليوم فى ما يسمى بالقراءة الثانية ومحاولة التوافق حول بعض المواد محل الخلاف.

فى الحقيقة هناك بعض الناس فى المرة السابقة عندما تحدثنا قالوا إنهم لم يعرفوا ما إذا كانت هناك خلافات فى لجنة المقومات أم ليس بها خلافات؟ هل هناك مواد حولها اختلاف أم أن هناك اتفاقاً والأمور تسير على ما يرام ؟

لا أحد ينكر أو يستطيع أن ينكر أن هناك بعض المواد تمثل خلافاً فى وجهات النظر وهذا ليس فى لجنة الدولة والمقومات الأساسية فقط، وإنما فى كل اللجان.

لدينا فى باب الدولة والمقومات حوالى ثلاث أو أربع مواد محل خلاف فى وجهات النظر، وما يمكننى أن أقوله الآن إنه فى معظمه خلاف شكلى على الصياغة لأننا اتفقنا تقريباً على معظم المضامين لهذه المواد، ولكن نبحث الآن فى مسألة الصياغة، كيف تكون الصياغة المثلى لتحقيق الغرض المقصود للجنة فى هذه النصوص؟

فى الحقيقة لقد تناولنا فى المقومات الأساسية للمجتمع أموراً كثيرة هامة، ربما فصلنا فى بعض المواد بما يقتضى ويستلزم التفصيل، واختصرنا فى بعض المواد الأخرى وفقاً للمنهجين فى صياغة الدساتير ما بين التفسير وما بين التنصيص أو الاختصار فى النصوص.

وتناولنا على وجه الخصوص مواد التعليم وأعطيناها أهمية كبيرة فى البحث للدور الكبير للتعليم فى رسم مستقبل الأمة والوصول بها إلى أعلى مستوى من الرفاهية والتقليل من معدلات الفقر والتحسين لنوعية الحياة .

أردنا أن نجزئ مادة التعليم إلى بعض الفقرات الصريحة والهادفة فيما نبتغيه ونتمناه من النظام التعليمى فى مصر .

فى الحقيقة تم النص صراحة على الهدف من التعليم، وأعتقد أنه لأول مرة فى نص دستورى أن ننص صراحة ونحدد الهدف الأمثل للتعليم وكان اقتراحاً جيداً ساهم فيه العديد من الزملاء إسهاماً بحثياً وعلمياً بالغاً.

تحدثنا عن التنمية الشاملة للفرد وإعداده لسوق العمل وتعظيم مساهمته فى تنمية بلاده، وأيضاً تحدثنا عن التعليم الأساسى الإلزامى وكان اتجاه اللجنة حتى الآن إلى مده إلى المرحلة الثانوية، وتخصيص نسبة من الناتج القومى للتعليم ونسبة من الناتج القومى للبحث العلمى، تم التركيز أيضاً على استقلال الجامعات والارتقاء بها، وتخصيص نسبة أيضاً من الناتج القومى لها.

أيضاً تم التركيز على ما يسمى باقتصاد المعرفة وتشجيع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدنى ودورها فى المساهمة فى تمويل البحث العلمى، وألحنا هذه الفرصة لأنها ربما لم تكن متاحة بالقدر الكافى فى العهود الماضية.

أيضاً قمنا بالنص على تخصيص جزء من ميزانية الدولة للبحث العلمى كحد أدنى وليس حداً أقصى، لكن مسألة النسبة هى مسألة مقترحة من اللجنة والأمر متروك فيها للجلسة العامة.

أيضاً تحدثنا عن الحق فى الرعاية الصحية لكل مواطن، وحاولنا أن نضع فيه مجموعة من الرسائل للمواطنين فيما يخص معايير الجودة العالمية، وتم الاستعانة ومن حسن الحظ أن لدينا ثلاثة من أكبر الخبراء فى الصحة وهم الدكتور محمد غنيم والدكتور مجدى يعقوب والدكتور خيرى عبد الدايم وكثير من القامات العلمية العالمية فى هذا المجال .

أيضاً ألزمنا الدولة بتخصيص نسبة كحد أدنى من الناتج القومى للرعاية الصحية، وكذلك الالتزام بتقديم خدمات التأمين الصحى الشامل، حظر الامتناع عن تقديم العلاج فى حالات الطوارئ، العناية بالأطباء والتمريض والمساعدين من كافة الوجوه، وما أريد أن أوضحه قبل أن أتحدث عن المقومات الاقتصادية أن لجنة المقومات تضع الشباب نصب أعينها فى صياغة معظم النصوص، وتحرص

كل الحرص أن يوفر لهم الدستور المناخ المناسب لقيادة الشعوب والنهوض بها والتقدم بها لأرقى المستويات، وكلنا مجمعون على أن الشباب هم وقود التقدم .

وعلى سبيل المثال تحدثنا عن إسناد الوظائف العامة، وتكافؤ الفرص، ومنع التمييز، وتجريم الوساطة والمحاباة فى التعامل مع الشباب فى إسناد الوظائف وغيرها.

تحدثنا أيضاً فيما يخص المقومات الاقتصادية، ولأول مرة كان هناك حرص من اللجنة على أن يكون هناك حديث عن الهوية الاقتصادية للدولة فى مواد الهوية، وحاولنا بمعاونة الخبراء الاقتصاديين فى صياغة مادة فى المقومات الاقتصادية.

تحدثنا عن العدالة الاجتماعية، وعن عدالة التوزيع ورفع مستوى المعيشة والقضاء على الفقر والبطالة، وزيادة فرص العمل والإنتاج، والمحافظة على حقوق العمال، وحماية حقوق المستهلك، وتقريب الفارق بين الدخول، ووضع حد أقصى للأجور فى أجهزة الدولة وشركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام.

وأيضاً الحفاظ على البيئة، وكذلك تم استحداث مادة خاصة – اقترح السادة الأعضاء تسمية لها بالمقومات الطبيعة للمجتمع ، تتحدث عن البيئة وحماية الشعوب من الأضرار البيئية التى تلحق بهم.

تحدثنا عن تحديد آليات السوق والجمع بين تحقيق الكفاءة الاقتصادية والاعتماد على آليات السوق فى النظام الاقتصادى والسماح للدولة بالتدخل لضمان عدم الاحتكار أو الاستغلال وضمان كافة حقوق العمال والأطراف الاقتصادية بكافة أنواعها .

أيضاً تحدثنا عن مواد محددة لتحسين كفاءة النظام الاقتصادى، وتكلمنا عن مواد خاصة بالآثار وإلزام الدولة بترميمها واسترداد ما استولى عليه منها، وكذلك استحدثنا مواد متعلقة بالطاقة المتجددة والمشروعات الصغيرة والاهتمام بها.

فى الحقيقة ووفقاً لخطة عملنا فقد أنجزنا تقريباً عمل اللجنة الأولى، وهذا يمثل جزءاً كبيراً جداً من العمل المنوط باللجنة .

وننتقل الآن لما يسمى بالتوافق ، فقد قضت اللجنة اليوم بأكمله فى مناقشة آليات الوصول إلى توافق حول بعض المواد المختلف عليها أو بعض الصياغات المختلف عليها، وأبشركم بأن هناك نية جادة ومخلصة للتوافق حول هذه المواد.

كذلك سوف نناقش فى الأيام المقبلة مراجعة المواد المستحدثة وسننتهى إن شاء الله خلال يومين أو ثلاثة على الأكثر من القراءة الثانية لباب مقومات الدولة ونرفعه إلى لجنة الصياغة بصيغته الجديدة بعد القراءة الثانية، ونتمنى إن شاء الله أن ننهى عمل لجنة الخمسين فى الوقت المحدد لها بأفضل صورة وأن نخرج لها دستوراً على الأقل أتمنى أن تكون قد توافقت عليه لجنة الخمسين بكاملها إن شاء الله، وشكراً.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

شكراً للأخ المستشار محمد عبد السلام مقرر لجنة الدولة والمقومات الأساسية، ويهمنى أن أشير بكثير من السرور وأعتقد أننا نشترك جميعاً فيه، أن كثيراً من الموضوعات التى أثيرت فى لجنة الحوار المجتمعى ونقلها إلينا الأخ النقيب سامح عاشور تناقش بالفعل فى لجنة المقومات وغيرها من اللجان، فتحدثوا عن التعليم واللجنة تحدثت عن التعليم عن الاقتصاد وتحدثوا عن المرأة وغير ذلك.

إذن هناك تجاوب طبيعى بين لجنة الخمسين وبين آمال الشعب وآمال الناس كما يعبرون عنها داخل لجان الاستماع والاتصالات الخاصة بهم.

تحدثت عن رعاية الأم والجنين والطفل وحمايتهما بعد أن استمعت إلى طلبات الناس عنها، تحدثت عن حقوق المرأة وتكافؤ الفرص وغيرها، كما تحدث الأخ المستشار محمد عبد السلام عن المواد المستحدثة والمواد المستبدلة، وتحدث عن التعليق والتعديل والتغيير والاستبدال وعن البناء الجديد أى الاستحداث وهذا شىء هام يشير إلى طبيعة الوثيقة الدستورية الجديدة التى نحن بصددها، وختم كلامه بالتوافق بأن نعمل على تحقيق التوافق، وفى الحقيقة أن معظم الوقت الذى نقضيه هناك فى اللجنة نقضيه فى العمل على التوصل إلى هذا التوافق الشامل بالنسبة للنقاط سواء صياغة أو بالنسبة لجوهر النقاش فى عدد من الموضوعات الخلافية التى عبر عنها المقرر، لأنه واضح أن الخلاف فى المضمون يقل ويبقى النقاش

على الصياغات ، فهذا تقدم مشكور ونرجو أن يستمر ويستقر وينتج الوثيقة المطلوبة ، الآن أرجو أن تتفضل السيدة الدكتورة هدى الصدة، مقررة لجنة الحقوق والحريات، لتقديم تقريرها عن عمل اللجنة .

السيدة الدكتورة هدى الصدة (مقرر لجنة الحقوق والحريات):

بسم الله الرحمن الرحيم

السيدات والسادة زملائى وزميلاتى فى لجنة الخمسين:

تقرير لجنة الحقوق والحريات.

سوف أبدأ بالتنويه عن أن هذا الأسبوع استغرقت بعض المواد مدة، وربما أفضل مثال على ذلك كانت المادة الخاصة، بحرية إصدار الصحف، وقد أمضينا بشأنها ثلاث جلسات لمناقشتها بما يعادل تسع ساعات، وقد كانت هناك مواد مقترحة من النقابة تمت مناقشتها، ثم تم تقديم مواد مقترحة من النقابة والمجلس الأعلى للثقافة تمت مناقشتها فى حضور الأستاذ ضياء رشوان والأستاذ جمال فهمى، اقترحت اللجنة بعض التعديلات وأخذوها وعادوا مرة أخرى بنص أخير اعتمدناه، وباختصار هى مواد تم التأكيد فيها على حرية الصحافة والنشر سواء الورقى أو المرئى أو المسموع، وحظر العقوبات السالبة للحريات فى جرائم النشر، ربما هذه أهم الموضوعات التى تحدثنا فيها.

خصصت اللجنة جلسة لمناقشة مقترحات لمواد مستحدثة، وسوف أسرد لحضراتكم هذه المقترحات، قدم مقترح لإدراج مادة لإحياء الأوقاف الخيرية بهدف دعم العمل الأهلى وحماية استقلال المؤسسات الأهلية، وبعد مناقشة لم نتفق إنما اتفقنا على دعوة خبراء لتوضيح بعض المسائل الخاصة بالقوانين المتعلقة بالأوقاف ووزارة الأوقاف، ويجب التنويه إلى أن مقترح الأوقاف، كان قد قدم من قبل من قبل مجموعات مختلفة وبالتحديد من قبل مجموعة ٩ مارس لاستقلال الجامعات وحركة استقلال عين شمس للجمعية التأسيسية السابقة وأخذ بجزء من المقترح وليس كله، وكان هناك بالفعل مادة متعلقة بالأوقاف ودورها فى دعم المجتمع المدنى، وموضوع الأوقاف موضوع هام واتفقنا على العودة إليه مرة أخرى لمناقشته فى وجود خبراء.

ناقشنا مرة أخرى المادة المستحدثة التى تحدثت عنها فى المرة السابقة، وهى المادة التى تجرم التمييز وتلزم الدولة باتخاذ تدابير تشريعية لحماية الأشخاص أو الفئات أو فئات بعينها، وتمت إضافة اقتراح فى هذا الخصوص توصية بإنشاء "المفوضية العامة لتكافؤ الفرص ومكافحة التمييز"، هذا المقترح هو نتيجة مجموعة من المقترحات التى تم تقديمها بالفعل، وقد كان للأستاذ ناصر أمين مقترح وكذلك الأستاذة منى ذو الفقار وأيضاً أعضاء من لجنة الخمسين وأذكر بالتحديد الأستاذ نجيب أبادير كان قد اقترح هذا الأمر فى الجلسة السابقة.

فكرة المفوضية تنطلق من الاعتراف الرسمى والشعبى بخطر التمييز ضد المواطنين خاصة فى الآونة الأخيرة، وأشير إلى أن الدولة المصرية والحكومة الحالية استشعروا وجود خطر يهدد الأمن القومى، وجار الآن فى الواقع تشكيل مجلس قومى للعدالة والمساواة يهدف إلى رصد وقائع التمييز ووضع سياسات عامة واقتراح خطط لمكافحته ومكافحة كافة أشكاله، ولما لهذه القضية من أهمية قصوى لسلامة الوطن ارتأت لجنة الحريات التوصية بإنشاء مفوضية باعتبارها جهة أعلى من المجلس تتمتع بصلاحيات وقدرة أفضل على التدخل فى تحريك دعاوى على سبيل المثال، على غرار ما هو معمول به حديثاً فى العديد من الدول الأخرى التى لها ظروف مشابهة لظروفنا أذكر بالتحديد جنوب إفريقيا، والمقترح قيد المناقشة أمام حضراتكم.

هناك مادة مستحدثة أخرى تم اقتراحها خاصة بالحق فى الحياة. وقد عدنا للمادة (٤٠) وهى الخاصة بضمانات الحبس وتمت إضافة الحق فى الصمت إلى المادة المتفق عليها فى جلسة سابقة، وتمت إضافة هذا التعبير، فى المادة (٦٦) وهى الخاصة بحظر صور القهر تم اقتراح – وهذا قيد مناقشة – إدراج مصطلح "العبودية محظورة وتحظر كل صور القهر والاسترقاق والاستغلال القسرى للإنسان وتجارة الجنس" إلى آخر المادة المقترحة من قبل لجنة الخبراء.

انتهينا من المواد الخاصة بالأحزاب والجمعيات والنقابات، وبخصوص الأحزاب أذكر فقط على سبيل المثال أن اللجنة وافقت على مقترح لجنة الخبراء على أنه لا يجوز للأحزاب القيام بنشاط على أساس دينى أو معاد لقيم الديمقراطية".

فيما يخص مادة الطفل، ناقشنا مقترحات مقدمة من المجلس القومى للأمومة والطفولة وائتلاف حقوق الطفل، واتفقنا على الأفكار الأساسية وأهمها تحديد سن الطفل ليكون ١٨ عاماً فى الدستور، وأكدنا على حق الطفل فى الحياة والنماء والحماية وتنمية المواهب والقدرات، حمايته من أشكال الاستغلال والعنف والحرمان، ولكن لم ننته من الصياغة النهائية وعهدنا إلى مجموعة صغيرة من اللجنة للانتهاء من الصياغة والتقدم بمقترح للجنة.

بالنسبة للمادة الخاصة بالشباب وهى المادة (٦١) تم الاتفاق على تقسيمها إلى مادتين أحداهما تخص النشء والشباب، والأخرى تتعلق بالأشخاص ذوى الإعاقة، حيث قدم الدكتور حسام المساح مادة بخصوص هذا الأمر وتم اعتمادها من قبل اللجنة.

أخيراً وللعلم تم عقد عدة جلسات مشتركة الأسبوع الماضى بين لجنة نظام الحكم ولجنة الحقوق والحريات وكان هناك جلستان لمناقشة موضوع المحاكمات العسكرية للمدنيين، وتم الاستماع بالفعل يوم الخميس الماضى إلى رئيس هيئة القضاء العسكرى، ويوم الاثنين الماضى كانت هناك جلسة أخرى للاستماع إلى مجموعة "لا للمحاكمات العسكرية" وكانت الجلسات مفيدة جداً وطرحت فيها أسئلة كثيرة من قبل الأعضاء وتمت مناقشة عدد من المقترحات لإدخال بعض التعديلات على المادة (١٧٤) فى مشروع لجنة الخبراء.

كانت هناك أيضاً جلسة مشتركة بين لجنة الحريات ولجنة نظام الحكم للحديث عن موضوع نظام الانتخابات، وجرت مناظرة بين الدكتور محمد أبو الغار والدكتور عمرو الشوبكى حول مزايا وعيوب الانتخابات إما بنظام القائمة كما هو مقترح من قبل الدكتور أبو الغار أو بالنظام الفردى وهو المقترح الذى يتبناه الدكتور عمر الشوبكى، المناقشة كانت مفيدة وأعتقد أننا فى سبيل الوصول إلى توافق ما يجمع بين الأمرين، وأترك للدكتور عمرو الشوبكى الحديث فى هذا الأمر باستفاضة، وشكراً.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

شكراً للدكتورة هدى الصدة، ومن الواضح أن هناك مبادرات وأفكاراً مستحدثة متعددة لم تكن فى المشروع المقدم لهذه اللجنة مثل موضوع الأوقاف الخيرية، والمفوضية العامة لتكافؤ الفرص ومكافحة

التمييز، وكذلك موضوع الرق والاسترقاق والعبودية وتجارة الجنس، والاهتمام بالشباب وبالحق فى الثقافة وفى الرياضة وحقوق الأشخاص ذوى الإعاقة.

أشكر الدكتورة هدى الصدة كما أشكر الدكتور عمرو الشوبكى على هذا النشاط المشترك وبصفة خاصة المناظرة التى عقدت بين الدكتور محمد أبو الغار والدكتور عمرو الشوبكى، وأرى أنها فى غاية الفائدة وخاصة أنه تمت إذاعتها، وهو جزء من عملية مستنيرة فى نقاش لجنة الخمسين، تطرح الآراء المختلفة وخصوصاً رأيان متعارضان تمام التعارض، وإن كان الرأيان يمكن دائماً أن نعود لمناقشتهما ونزاوج بينهما أو نفصل بينهما، إنما حالة التنوير حالة جيدة جداً أهنىء عليها الدكتور الشوبكى والدكتور أبو الغار، كما أشكر الدكتورة هدى الصدة لأنها شاركت فى كثير من هذه الاجتماعات المشتركة.

الآن أرجو أن يتفضل الدكتور عمرو الشوبكى لتقديم تقريره عن نشاط لجنة نظام الحكم والسلطات لعامة.

السيد الدكتور عمرو الشوبكى (مقرر لجنة نظام الحكم والسلطات العامة):

السيد الرئيس، السادة الزملاء والزميلات:

أود أن أضع أمام حضراتكم تقريراً عن نشاط لجنة نظام الحكم وأيضاً النشاط المشترك الذى قمنا به مع الزملاء الأعزاء فى لجنة الحقوق والحريات، أعتقد كما قلت لحضراتكم أنه كانت فلسفة اللجنة والتى مازالت تسير عليها أن تكون هناك حوارات مرتبطة بالمواد الموجودة فى لجنة نظام الحكم، أى ما يشبه لجنة استماع مصغرة يكون فيها بشكل مباشر الشخص أو مجموعة الأشخاص المعنيين بالموضوع محل النقاش، وبدأنا بذلك فى الأسبوع الماضى بفتح ملف المحاكمات العسكرية والقضاء العسكرى يوم الخميس وجاء أيضاً السادة أعضاء " لا للمحاكمات العسكرية" جاءوا يوم الاثنين الماضى، وهذه كانت لجنة ذات نشاط مشترك بيننا وبين لجنة الحقوق والحريات .

وكانت هناك نقاشات مبدئية، وفتح هذا الموضوع، وهناك اتفاق على المبدأ العام وهو المبدأ الأساسى أنه "لا يجوز محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية" وهناك نقاش تفصيلى حول القضايا الإرهابية

و القضايا التى يتم فيها استهداف عناصر القوات المسلحة، وهناك تفاصيل كثيرة فى هذا الموضوع، والنقاش مازال مستمراً داخل اللجنة، ولم نبدأ بشكل نهائى، ولكننا سنبدأ الأسبوع القادم بمناقشة المواد الخاصة بالقوات المسلحة داخل الدستور.

أيضا كان هناك – وكما طرح– حوار آخر مرتبط بالقضية الأساسية المطروحة هى قضية قانون الانتخابات الأمثل، وهنا طرحت وجهتا نظر بينى وبين الأخ والصديق العزيز الدكتور أبو الغار ورغم أننا نادراً ما نختلف لكننا اختلفنا هذه المرة بشكل واضح حول القانون الانتخابى الأمثل، ووجهة نظرى أن قوام هذا القانون أن تكون الانتخابات بالنظام الفردى، أو يكون قوام العملية الانتخابية بالفردى حتى لو طعم بالقوائم بنسبة ما، ووجهة نظر الدكتور محمد أبو الغار أن يكون قوام العلمية الانتخابية بنظام القوائم حتى لو طعمت بالفردى، ولم يتطرق إلى النسبة التى يقترحها فى انتخابات القوائم وأن القوائم داخل دوائر صغيرة وليست بالضرورة الدوائر الكبيرة التى شهدناها فى انتخابات ٢٠١١، وأعتقد أن هذه كانت بداية جيدة لفتح هذا الملف.

أيضاً قمنا اليوم بعمل مناقشة استكشافية أولية لباب السلطة القضائية بطرح بعض الأفكار الجديدة فى التعامل مع هذا الباب، وسنبدأ فى بداية الأسبوع المقبل فى مناقشة مواد هذا الجزء المتعلق بالسلطة القضائية.

أيضاً سندعو الرؤساء الأربعة وهم من رؤساء الأجهزة الرقابية –وهذا لقاء آخر فى إطار نشاط لجان الإستماع– وهم الجهاز المركزى للمحاسبات وهيئة الرقابة الإدارية وأيضاً مباحث الأموال العامة ووحدة غسيل الأموال فى البنك المركزى بالإضافة إلى سماع وجهة نظر أخرى تتعلق بمفوضية مكافحة الفساد والتى طرحت وجاءت فى الدستور المعطل، وهذا ربما آثار حفيظة الكثيرين، ولكن كما قلنا لن نكون رد فعل، لو كانت الفكرة قابلة للتحقيق وفيها إضافة حقيقية ولا تمثل تعارضاً أو كما ذكر أنها كانت محاولة للالتفاف على المؤسسات الموجودة سابقاً، بالتأكيد سوف نستمع ونناقش الموضوع بغرض الصالح العام وهذا الأفضل، ومن الممكن أن نتوافق عليه ونطرحه، وبالتالى وكما تعلمون حضراتكم أن باب الأجهزة الرقابية بالأخص من الأبواب الهامة وخاصة فيما يتعلق باستقلاله واستقلال الأجهزة الرقابية عن السلطة التنفيذية، وكيف نضمن هذا الاستقلال بالإضافة إلى أحد ممثلى وزارة العدل ممن

تبنوا فكرة مفوضية مكافحة الفساد، هذه أهم النقاط التى طرحت واستمعنا فيها لآراء كثيرة وسنستمع اليوم وغداً، وهذه الآراء أعتقد أنها تساعد على اتخاذ قرار مؤسس بشكل علمى ويكون لدينا خلفية واضحة عن المواد التى تناقش والمطروحة للنقاش داخل اللجنة، إذا انتقلت للمواد وأبرز الأشياء التى تمت مناقشتها تقريباً أكثر بقليل من ٥٠ مادة أى أكثر من ٥٠٪ من مواد باب نظام الحكم، سواء ما يتعلق بصلاحيات رئيس الجمهورية، الحكومة، المحليات، مجلس الدفاع الوطنى، الشرطة، الهيئة الوطنية للانتخابات، فى باب المحليات لقد توافقنا على مواد موجودة ولدينا رغبة فى استحداث مواد جديدة، وزميلنا الأستاذ أحمد عيد مكلف بالتواصل مع مجموعات شبابية مختلفة ومع خبراء من المهتمين بالمحليات بحيث أن يوم الأحد القادم سوف يكون هناك تصور نهائى لهذه المواد المستحدثة فى باب المحليات ونغلق هذا الباب بالرغم من أننا ناقشنا المواد الموجودة وأجرينا بعض التعديلات عليها ولكن نظراً لعدم اكتمال هذا الملف لم نحسم قضية المواد المستحدثة رغم أن لدينا أفكاراً عن شكلها ودور الشباب فيها وبالأخص موضوع المحليات، أيضاً هناك بعض المواد والتى تم مناقشتها وتم التوافق عليها، هناك أيضاً رغبة فى إضافة أشياء جديدة لمواد أخرى واستحداث مواد جديدة عليها، وهذا فى أكثر من جزء فى المواد التى اقترحناها على حضراتكم أو طرحناها داخل اللجنة خلال الأسبوع الماضى، سوف يبقى فى الأسبوع المقبل حسم من خلال تقديم تصور يصل إلى لجنة الصياغة فى مجموعة من القضايا، منها: باب السلطة القضائية وباب الإدارة المحلية والمواد الخاصة بالقوات المسلحة وأيضاً تقديم قراءة سريعة بالمواد المتعلقة بشكل النظام السياسى وهنا أؤكد على مسألة أعتقد أنها فى غاية الأهمية وسبق أننى أشرت إليها سابقاً أن مثلث صلاحيات رئيس الجمهورية، والحكومة، والنظام الانتخابى، لا يجب أن نناقشها بشكل منعزل أو منفصل عن بعضها البعض، فربما شكل النظام الانتخابى القادم سيؤثر على طبيعة العلاقة بين الحكومة أو بين رئيس الوزراء كيف يتم اختياره وبين رئيس الجمهورية وبالتالى سوف يكون هناك أهمية كبيرة بعد أن نقدم القراءة الأولى لأعمال هذه اللجنة وننظر بشكل كامل لهذه المواد حتى نضمن التناسق بينها وحتى لا نخترع نظاماً سياسياً يجعل قانون الانتخاب يسير فى مسار وصلاحيات رئيس الجمهورية فى مسار آخر ووضعية رئيس الوزراء فى مسار ثالث، أنا أعتقد أننا سوف نحتاج فى نهاية الأسبوع القادم إلى قراءة لكل

المواد لضمان هذا التجانس ولضمان أن يكون لدينا نظام ليس فقط ديمقراطياً ولكن نظام فعال وكفء تعمل مؤسساته بشكل متكامل ولا يكون هناك تربص بينها أو شك فى أدائه السياسى، هذا بشكل عام يمكن أن يكون نشاط لجنة نظام الحكم، وشكراً.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

شكراً للدكتور عمرو الشوبكى وما أخطرنا به من انتهائه من أكثر من ٥٠ ٪ من المواد المطروحة على لجنة نظام الحكم، وهذا يعتبر خبراً جيداً ومشجعاً بالإضافة إلى النقاط الكثيرة التى أثارها وخاصة العلاقة بين النظام الانتخابى ونظام الدولة وشكل الدولة، وهذا المهم بأن تكون كافة مواد وفصول وأقسام الدستور تكون متناسقة مع بعضها البعض وغير متناقضة وهذا شيء أحيى عليه لجنة نظام الحكم، وقد لاحظتم أنه فى الأربع لجان التى استمعتم إليها كلها مهتمة بعنصر الشباب بالإضافة إلى الحقوق المختلفة والالتزامات المختلفة المطروحة، فيما يتعلق بالمحليات أرجو أن موضوع اللامركزية يكون له دور فى مناقشات لجنة نظام الحكم للوضع الإدارى والحكم المحلى فى مصر حتى لا نستمر على ما نحن عليه من مركزية تؤدى إلى شلل وبطء وبيروقراطية وأيضاً إلى فساد، فاللامركزية ضرورى أن يكون لها محل وأدعو لجنة نظام الحكم والدكتور عمرو الشوبكى بصفة خاصة أن يقود النقاش فى هذا الاتجاه، والآن أدعو الدكتور عبدالجليل مصطفى، مقرر لجنة الصياغة، لتقديم تقريره إلى اللجنة .

السيد الدكتور عبد الجليل مصطفى (مقرر لجنة الصياغة) :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً سيادة الرئيس، الإخوة والأخوات السلام عليكم ورحمة الله، نظرة سريعة على ما يدور فى اللجنة من أعمال يعطى انطباعاً واضحاً بأن هناك حركة سريعة وإنجازاً متصاعداً فى اللجان النوعية باختلاف تخصصاتها وأيضاً فى لجنة الصياغة، ما وصلنا حتى اليوم من مخرجات اللجان النوعية ٩١ مادة من أصل ١٩٨ مادة أى النصف تقريباً خرج من اللجان النوعية إلى لجنة الصياغة .

لجنة الصياغة أنجزت قراءتها الأولى فى حوالى نصف ما وصل إليها من اللجان النوعية، وإن شاء الله، غداً ويوم السبت القادم أتمنى أن ننجز ما تراكم لدينا من مخرجات اللجان النوعية إلى لجنة الصياغة.

فى الحقيقة كان ما يرد من اللجان النوعية محدوداً وليس بكثير وإنما فى الأيام الأخيرة وخاصة اليوم وأمس جاءنا فيض كبير من مخرجات اللجان النوعية وهو ما أتوقع أن يستمر فى الأيام القادمة حتى نستطيع أن ننجز مهمتنا بشكل كامل للوصول إلى القراءة الأولى خلال فترة قصيرة، أتمنى فى الأسبوع القادم نلاحق ما ترسله لنا اللجان النوعية أولاً بأول وأعتقد أن المجال سوف يكون مفتوحاً خلال الأسبوع القادم لمزيد من التواصل والحوار مع اللجان النوعية لأننى أتمنى أن يكون هناك توافق على كل التفاصيل المتعلقة بعمل لجنة الصياغة مع أعمال اللجان النوعية حتى لا يكون فى اللجنة العامة مجال للاختلاف أو جدل حرصاً على وقت اللجنة العامة، ما أتوقعه، إن شاء الله، أنه بقرب نهاية الأسبوع القادم أعتقد أنه سوف يكون لدينا وقت كاف للعرض فى القراءة الأولى على اللجنة العامة شرط أن يتم التوافق على هذا من رئاسة اللجنة، وإن شاء الله، نكون مستعدين إلى هذا الأداء بهذه الوتيرة، وشكراً والسلام عليكم.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

أشكر الدكتور عبد الجليل مصطفى مقرر لجنة الصياغة وعلى الأخبار السعيدة التى نقلها إلينا، ملاحظته أن عمل لجنة الخمسين أصبح فى حركة سريعة وهناك إنجاز متصاعد للجان الفرعية ووصل لهم ٩١ مادة، تقريباً نصف مواد المشروع المطروح، وانتهت اللجنة من نصفها وأعتقد أنه بنهاية هذا الأسبوع سوف يكون هناك أكثر من ١٠٠ مادة أمام هذه القراءة المبدئية للجنة الصياغة، وبالفعل فى نهاية الأسبوع القادم سوف يكون هناك مشروع كامل يمكننا من بدء القراءة الأولى أرجو هذا، فى الحقيقة شىء جيد جداً بالنسبة لعملنا، الآن وقد انتهت تقارير اللجان هناك طلبات للحديث سوف نعطى دقيقتين لكل متحدث وأرجو الالتزام بهما ونحن هنأنا الأعضاء الجدد فلا داعى للتهنئة، وإذا كان هناك موضوعات أرجو استخدام نظام النبضات السريعة .

السيد الدكتور عبد الله مبروك النجار :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً سيادة الرئيس.

أولاً، أنا سعيد جداً لما سمعته من السادة الأستاذة الكرام مقررى اللجان عن هذه الإنجازات التى تمت فى الدستور المأمول لمصر المعاصرة والحديثة، وقد استمعت إلى ما قاله الأستاذ سامح عاشور فيما يتعلق بمطالبة الشعب بدستور جديد، وأنا أرى أن وجاهة الأسانيد التى استند إليها سيادته خاصة فيما يتعلق بالإسناد القانونى والإسناد السياسى، يعتبر مسوغاً كبيراً يجعلنا نستعد لمثل هذا الأمر لأن الدستور الذى نقوم بتعديله قد احتوى كثيراً من النصوص التى يمكن أن تصنف ضمن كلام الحق أو مواد الحق التى يراد به باطلاً ومن ذلك مثلاً ما يتعلق بالهيمنة على الأجهزة الرقابية، فمن المعروف أن الأجهزة الرقابية ليست شراً فى أى مجتمع وإنما هى الأدوات التى تحفظ المال العام وتحفظ شرف المجتمع وكيانه وعرضه، هذه الأجهزة أراد الدستور الماضى أن يرسخ للنظام فى فرض سيطرته على مفاصلها وأنشأ ما يسمى بالمفوضية الحديثة أو الجديدة لمكافحة الفساد حين عجز عن الوصول إلى أوصال هذه الأجهزة والسيطرة عليها لتماسكها وقوتها وقيامها على تقاليد عمل راسخة، أراد أن يخترع هذه المفوضية لتكون بمثابة الصف الذى ترفع إليه التقارير فيتم التصرف فيها من جهتهم، وشكراً .

السيد الدكتور القس صفوت البياضى :

شكراً سيادة الرئيس، أود أن أعبر عن قطاع كبير من المصريين التقيت بهم مساء الجمعة والسبت من سويسرا وإيطاليا تمنوا التوفيق للجنة، لكن لهم بعض المطالب وأثاروا أيضاً موضوع تعديل الدستور والدستور الجديد خوفاً من الطعن عليه أيضاً، ثم تمنوا أيضاً علينا أن يكون الدستور دستور القرن الواحد والعشرين نفخر به أمام العالم كله، وذكروا أيضاً المادة الثالثة بصفة خاصة ويتمنون من اللجنة أن تخرج بتعبير أكثر شمولية يشمل شرائع غير المسلمين والمادة ٤٧ أرادوا أن يضيفوا أيضاً لحرية الاعتقاد حرية العقيدة مع تنقية القوانين مما ورد عليها من قوانين عتيقة ظالمة مازلنا نتقيد بها، مطلبى الأخير هو أرجو أن نحدد موعداً فى الأيام التقويمية لأننا خرجنا من موعد أيام العمل حتى نستطيع أن ندبر ونرتب أمورنا حيث إننا سنعمل ٦٠ يوماً، أرجو أن نعرف تماماً متى ستنتهى مدة الـ ٦٠ يوماً، وشكراً.

السيد الدكتور سعد الدين الهلالى:

شكراً سيادة الرئيس.

فى الحقيقة أنا أحب أن أحيى لجنة الحوار المجتمعى لاستقبالها عدداً كبيراً من شباب مصر وفتيات مصر وجلست معهم واستبشرت خيراً لأنى وجدت من المناقشات مستوى عالياً جداً فى الحوار يرقى إلى مستوى لجنة الخمسين والأعضاء المعاونين لها، فهذه بشرى لشعب مصر الذى أنجب هؤلاء الشباب فى هذا العطاء الفكرى والثقافى المتحضر، أيضاً أود أن أذكر بأن من المواد التى لاقت الترحيب بالإجماع بأن الإسلام هو دين الدولة وأن المبادىء العامة للشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع، ولكن من أغرب ما سمعت هناك محاولة للوقيعة فى هذه المادة ومن يذكر بأن لفظ المبادىء بدعة وأن لفظ المبادىء لا يوجد له أصل فى القرآن والسنة، وهذا المأخذ هو نفسه يمكن أن يطعن فيه فى علم أصول الفقه وفى القواعد الفقهية الأصولية بل وفى مصطلح أهل السنة والجماعة فليس فى كتاب الله ولا فى سنة رسول الله تلك المصطلحات أود أيضاً أن أقول بأنه تم تصحيح عبارة "الأزهر هيئة إسلامية" إلى كونه "هيئة علمية إسلامية" لكنى أرجو إنقاذ مصر مما يسمى ولاية الفقيه حتى ولو كان هذا الفقيه هو الأزهر، يجب أن نعلى قيمة المحكمة الدستورية العليا فى تفسير المبادىء الواردة فى الدستور، وشكراً.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

فى الحقيقة أنا أتفق معك يا دكتور سعد فى التعبير عن الارتياح الكبير بل الافتخار بالكثيرين من ممثلى قطاعات المجتمع الذين أتوا فى لجان الحوار وتحدثوا أمام مختلف اللجان ولى فيها تجربة حيث دعانى الأخ محمد بدران أن أستمع وأشارك فى نقاش مع طلبة الجامعة، فى الحقيقة أناس درسوا مادة مادة وتعديلات جزئية وكلية وأفكار، حقيقة شىء جيد جداً وأنا أشاركك هذا الإطراء للوعى المتصاعد بين مختلف أجيال مصر ومختلف مهنييها فى التعبير عن رغباتهم ومواقفهم ومطالبهم المتعلقة بالدستور.

السيدة الدكتورة عبلة عبداللطيف:

شكراً سيادة الرئيس.

فى الحقيقة لدى اقتراحان أحدهم اقتراح إجرائى وهو نتمنى من لجنة الصياغة بعد الانتهاء من المواد الخاصة باللجان المختلفة تعود لنا هذه المواد قبل القراءة الأولى، لأنه لو حدث تغير أو اختلاف فى المعنى أو أى شىء يتم مناقشته مع اللجان النوعية وهذا سوف يكون مفيداً جداً.

الاقتراح الثانى وهو إضافة مادة فى الدستور يتم فيها تعريف واضح وصريح للإرهاب بكل أنواعه فالإرهاب ليس فقط إرهاباً بدنياً ولكن هناك جزء منه إرهاب نفسى ويتم تعريفه وتجريمه بما فى ذلك التكفير والتخوين، وهى مشاكل عانينا منها كثيراً فى المجتمع فى الفترة السابقة، وشكراً.

السيد الدكتور خيرى عبدالدايم:

شكراً سيادة الرئيس.

أولاً أحب أرحب بالعضو الجديد مندوب الفلاحين ولكن لى تساؤل ولكن ما أفهمه أنه عندما يتوفى عضو أو يعتذر يرشح الاحتياطى بدلاً منه ويرسل للجهة التى رشحت كى ترشح احتياطياً جديداً ولكن هذا لم يحدث فى حالة المرحوم محمد عبدالقادر نقيب الفلاحين، الدكاترة يتساءلون لو توفى الدكتور خيرى عبدالدايم هل يتم تصعيد الاحتياطى محله، واللجنة ترسل للنقابة لترشيح احتياطى آخر أم رئيس الجمهورية يعيد أحداً بمعرفته أم ماذا سوف يكون النظام؟ فهل أنا أفهم اللائحة أم لا؟ وشكراً.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

شكراً بالطبع أنت على حق يا دكتور خيرى ولكن أرجو أن تكون قد استمعت لتلاوة القرار والذى فى بدايته "بناء على طلب نقابة الفلاحين".

السيد الأستاذ محمود بدر:

أحب أن أؤكد أن كل لجان الاستماع التى حضرناها كان هناك توجه جامح لكل الناس على فكرة دستور جديد، فأنا أعتقد أنه من المناسب الآن أن لجنة الخمسين تقوم بإرسال سواء وفد أو سيادتك كرئيس لجنة الخمسين تتقدم بطلب إلى رئيس الجمهورية تعرض عليه وجود رغبة جامحة لدى أعضاء لجنة الخمسين لتعديل الدستور أو الغالبية العظمى منهم ولو قمنا بالتصويت على ذلك، أعتقد ولو (أصررنا) فى اللائحة نسبة الـ٧٥٪ فهذا سوف يكون اتجاهاً لدى الناس ونصوت ونرى بالإضافة إلى كثير من اللجان المجتمعية التى تأتى تطالب أن يكون هناك دستور جديد للبلاد، أنا أرى أننا قبل الدخول فى التفاصيل لابد أن نحسم ما سوف نعرضه على المواطن المصرى، هل سيكون دستور ٢٠١٣ أم دستور ٢٠١٢ ونواجه بنفس الإشكاليات.

ثانياً، أرجو أن يتم التعامل مع لجنة الخمسين وأدائها بالكامل بشفافية مطلقة مع الناس، فأنا أرى وهذا ما تتساءل عنه الناس وهو أنه يوجد نقص فى كثير من المعلومات فأنا من حقى أن أخرج على الناس وأقول لهم الآن إن هناك مثلاً خلافاً على حظر إنشاء الأحزاب على أساس دينى بينما هناك نية لدى كثير من الأعضاء نية مضادة تقول لا نريد عمل هذا أو أحزاب أو ممثلين لفئات معينة تقول لا نريد عمل هذا، أعتقد أنه من المفيد أن أقول للشعب المصرى أن الغالبية رؤيتها كذا وهناك أناس لها رأى آخر ونجعل المجتمع شريكاً فيما نفعله وما نتخذه من خطوات، أعتقد أن هذا أفضل ولو فى المؤتمر الصحفى يتم طرح وجهتى النظر ونقول للشعب المصرى أنه سوف يكون خلافات موجودة بالداخل ولكن الأهم والذى لابد للجميع أن يعرفه أننا جميعاً حريصون على التوافق، وشكراً.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

شكراً أريد أن أوضح أنها ليست "رغبة جامحة" ولكن هى "رغبة واضحة"، بالفعل هناك وضوح فى الحديث فى هذا الموضوع ولابد أن ننظر فى كيفية التصرف فيه.

السيد اللواء مجد الدين بركات:

شكراً سيادة الرئيس.

فى الحقيقة ما أثاره كل من مقرر لجنة نظام الحكم والسيدة مقررة لجنة الحقوق والحريات أحب أن أؤكد بخصوص القضاء العسكرى ومحاكمة المدنيين أمامه أن ما تم هو كان فقط فى ظل جلسات استماع ولم يكن فى اتجاه من أحد من لجنة نظام الحكم أو لجنة الحقوق والحريات بهذا الشأن، أؤكد أنه لم يناقش أى نص من النصوص الخاصة بالقوات المسلحة أو القضاء العسكرى فى اللجنتين أو فى اللجان الفرعية حتى الآن، من المسائل التى يجب التأكيد عليها أن القضاء العسكرى له اختصاص سابق منذ أكثر من ٥٠ عاماً وهذا الاختصاص كان فيه نص هو نص المادة السادسة من قانون القضاء العسكرى والتى كانت تعطى الحق لرئيس الجمهورية أن يحيل أياً من المدنيين إذا ارتكب جريمة من الجرائم للمحاكمة أمام القضاء العسكرى، وقد طلبت إدارة القضاء العسكرى أو هيئة القضاء العسكرى فى ظل مجلس الشعب السابق إلغاء هذه المادة لأن هذه المادة، هى التى كانت تشكل هجوماً مضاداً على القضاء العسكرى، وتم

إلغاء هذه المادة بالفعل ولم يتبق من اختصاصات القضاء العسكرى بشأن محاكمة المدنيين إلا من يتعدى أو من يعتدى على أى فرد من أفراد القوات المسلحة بسبب أداء أعمال وظائفه لكى يمنعه من أداء الوظيفة، وأيضا اختصاص القضاء العسكرى فيما يتعلق بالتعدى على المعدات والأسلحة والذخائر والمنشآت العسكرية، ومن ثم لو تم المساس بهذا فإنه تدمير للقضاء العسكرى ومن ثم المساس بشكل مباشر بالقوات المسلحة وأتصور أنه لا أحد منا يريد ذلك .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

شكراً لسيادة اللواء، والموضوع ليس مطروحاً للمناقشة الآن، وكما ذكرت السيدة المقررة سيكون له وقته فى الأيام القادمة ليناقش فى اللجنة وليس هنا فى هذه المرحلة .

السيدة الدكتورة عزة العشماوى :

شكراً، سيادة الرئيس، الحقيقة زاد الحديث عن مفوضية لمكافحة التميز، ومفوضية لمكافحة الفساد، وأنا أرى إرجاء هذا أو إعادة النظر فيه، حيث يمثل ازدواجية فى مهام واختصاصات جهات عديدة تقوم بنفس المهام التى يطرحها البعض فى شأن هذه المفوضيات، أيضاً هناك مساس بالاستقلالية الكاملة للأجهزة الرقابية وهى ذات طبيعة خاصة، ويشكل أيضا عبئا على موارد الدولة البشرية والإدارية والبنية المؤسسية والخبرات الرقابية المتراكمة فى الرقابة الإدارية على سبيل المثال ،فأرى إعادة النظر فى هذا الموضوع، وشكراً سيادة الرئيس .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

شكراً جزيلاً، أرجو أن تشاركى غداً فى مناقشة البند الخاص بالهيئات الرقابية فى لجنة نظام الحكم.

السيد الدكتور طلعت عبد القوى:

شكراً سيادة الرئيس، أؤكد أننا حريصون على أن يحدث توافق فى المجتمع على الدستور أو مشروع الدستور المقدم، فعلاً هناك رغبة فى الشارع، لأن هناك قوة تحاول أن تجهض أو تفسد ما تقوم به اللجنة من جهد كبير بحجة أن هذا دستور (مرقع) أو هو دستور كان لمرحلة قد انتهت، فأرجو إذا كنا

نستطيع كلجنة، وسيادتك فى المقدمة، أن نطلب هذا وهو ليس ببعيد وليس بمستحيل أن يصدر إعلان دستورى جديد بأن ما يتم الآن هو دستور جديد لمصر وليس تعديلاً فى الدستور، وأعتقد أن الشكل فى بعض الأمور هام جداً، ثانياً : أرجو أن نهتم بالمجتمع الذى نحيا فيه حالياً فى مصر وكيف يعيش الناس فى مصر؟ لا نريد وضع دستور ونحن فى معزل عن مصر شعبها والناس فعلاً تئن، الفقر زاد بشكل كبير جداً أصحاب المعاشات يرسلون رسالة لسيادتك وللجنة من كان راتبه ٥ آلاف جنيه أصبح دخله ٧٠٠ جنيه بين عشية وضحاها، العشوائيات والتى لم تذكر ولو لمرة واحدة فى الدستور، أطفال الشوارع، قضايا السكان، التعليم، الصحة هذه كلها مشاكل ونريد أن ننحاز فى الدستور للبعد الاجتماعى أكثر، البعد السياسى قد يكون مهماً، ولكن البعد الاجتماعى وحياة المواطنين قد تكون الأهم، لأننا فى مرحلة فى منتهى الخطورة بعد أن وصلت نسبة الفقر أكثر من ٤٠٪ فى مصر هناك أناس بالفعل المريض الفقير يموت، هناك من لا يجد طعام العشاء كان فيه مثل يقول (مافيش حد ينام من غير عشا) لا، يوجد من ينام بدون عشاء ويدون غذاء وبدون إفطار، أرجو أن ينحاز الدستور لهؤلاء، لأننا لو لم ننحز لهم نكون قد فقدنا جزءا كبيراً من مهمتنا .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

شكراً لا شك أن البعد الاجتماعى مسألة أساسية فى مناقشة الدستور، وشكراً .

السيد الدكتور محمد إبراهيم منصور :

بسم الله الرحمن الرحيم

أعتز بانضمامى لتحمل المسئولية فى هذه المرحلة الخطيرة والتى تحتاج إلى تضافر الجميع للخروج بمصر من أزمتها والوصول لحالة الاستقرار، بسرعة أتحدث عن ملاحظات فى غاية الأهمية، الملاحظة الأولى أن خارطة الطريق بنيت على أنه تعديل لدستور ٢٠١٢، وليس إنشاء لدستور جديد، أرجو أن يلاحظ هذا الأمر، الأمر الثانى الضمان الأكبر للتوازن بين السلطات هو توسيع صلاحيات الجهات المنتخبة من الشعب، مجلس الشعب والمجالس المحلية، الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدنى وغيرها، وأى تقليص لها إنما هو خصم من مكتسبات الشعب المصرى، ولذلك الميل إلى النظام البرلمانى مكتسب من

مكتسبات الشعب المصرى لا ينبغى أن يمس خاصة فى المرحلة وبعد مرحلة عاشها شعب فى ديكتاتورية رجل واحد ورئيس بلغ مرحلة ٣٠ عاماً حتى صار ديكتاتوراً، صناعة الديكتاتوريات تقوم يتقليص دور المنتخبين من الشعب، المسألة الأخرى الدولة الدينية الثيوقراطية المرفوضة هى الدولة التى يحكمها رجال الدين بالحق المطلق، أما الدولة التى تعلى من شأن الدين، وتفعل دوره فى شئون حياتها ودستورها وقانونها فهى الدولة التى يريدها الشعب المصرى، المسألة الخامسة الألفاظ ذات المدلولات الذاتية قد تكون غير مقبولة فى مجتمعاتنا، كالدولة المدنية والاتجار بالبشر وغيرها، نحتاج أن نراجعها ونضع بدائل لها ولا تكون هذه البدائل فيها المعنى المرفوض، وإنما المعانى المقبولة والتى تليق بشعبنا .

النقطة الأخيرة إطلاق الحريات دون ضوابط وتوازن بين هذه الحريات وبين قيم المجتمعات، هذا الإطلاق بالخطورة بمكان على البلد، وشكراً .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

شكراً يا دكتور، وهذه بداية بليغة لمشاركتك فى اللجنة وأود أن أوضح لك أن عدداً من التعبيرات الغربية التى تشير إليها أصلها عربى وليست على إطلاقها غريبة، الأمر يحتاج إلى تعمق فى هذا الأمر .

السيدة السفيرة ميرفت تلاوى(المقرر المساعد للجنة الدولة والمقومات الأساسية):

شكراً سيادة الرئيس، الحقيقة تم عقد اجتماعين مع السيدات فى لجنة الحوار، أحدهما لرئيسات الجمعيات والأحزاب والاتحادات النسائية والأخرى كانت لممثلات الأقاليم والمحافظات، وقد وافق الأستاذ سامح عاشور على اجتماع ثالث للسيدات المعيلات والفقيرات والمهمشات جداً والأكثر فقراً لكى نصل إلى قاع الشعب، وهو مشكور فى ذلك، هذان الاجتماعان أشارا إلى أهمية دستور جديد، وحاز على تصفيق شديد، فى الاجتماع أيضاً أشاروا إلى عدم التمييز ومساواة المرأة، وضرورة تواجدها بنسبة مناسبة لوضعها، هذا أولاً ويجب أن تذكر للجميع،

النقطة الثالثة : أرجو أن تلاحظ اللجان هذه المشاعر وإلا فما فائدة الحوار؟ ما ينتج عن الحوار لابد أن ينعكس فى اللجان لأننى لاحظت أن اللجان أكثر تحفظاً من الجمهور، وشكراً سيادة الرئيس .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

شكراً جزيلاً .

السيد المهندس أسامة شوقى :

شكراً سيادة الرئيس، أضم صوتى لزملائى فى دستور ٢٠١٣ دستور جديد، وأطالب باتخاذ كافة الإجراءات التى من شأنها تحقيق هذا الطلب، النقطة الثانية وأرى أهميتها، أن نفكر فى إضافة المصطلحات الفنية والتعريفات التى تجيئ بالدستور كى لا تغيب عن المعرفة للقارئ وكذا الكتابة، وإذا كان ذلك ممكنا أن يتم سواء من لجنة الصياغة أو من السادة المستشارين مع لجنة الصياغة وستكون إضافة فى غاية الأهمية، ممكن تلحق فى نهاية الدستور كباب منفصل لمن يود أن يرى مرجعية لذلك، ومن أجل سن القوانين التى تلى ذلك لا يكون هناك أكثر من تفسير لأى مصطلح هو مصطلح فنى دستورى قانونى، وشكراً .

السيد الأستاذ حجاج آدول :

شكراً، أنا أشترك مع حضراتكم كناشط نوبى، وطالما أنا ناشط نوبى إذن أنا ناشط مصرى وأشترك فى كل البنود الموجودة مع حضراتكم نتكلم عن النوبة ونقول نتوقع من هذه اللجنة الموقرة أن تنال حقوقها التى طال انتظارها، والنوبة تعلم وتعمل على أن تكون تلك الحقوق النوبية منسابة فى نهر المصلحة المصرية العليا، النوبة أساس من أهم أسس الأمة المصرية، النوبة حين تعود لمكانها الطبيعى فى أقصى جنوب مصر لها دور غاية فى الأهمية لو تعلمون، فحروب المياه بدأت منذ سنوات ومصر تمتلك فيما أظن أربعة قوى ناعمة لها تأثير طيب وفاعل على شعوب الجنوب، وشعوب حوض النيل خاصة، على ما نما إلىَّ من علم أن النوبة بتاريخها وحضارتها وأصولها المشتركة مع كثير من القبائل فى حوض النيل لها دور فاعل كقوى من قوى مصر الناعمة ويشاركها الأزهر الشريف، والكنيسة السمحة، والفنون والآداب المصرية هذه القوى الأربع تمهد الطريق للمؤسسات الاقتصادية الدولية والخاصة، بحيث إنها توجد مصالح مشتركة مع شعوب حوض وادى النيل بحيث إن شعوب حوض النيل هم من سيحافظون على المياه المناسبة من الجنوب إلى الشمال حباً فينا، وثانياً، لأن هذه المياه تعود إليهم كمصالح اقتصادية،

وهذا أؤكد على عودة النوبيين إلى مكانهم الطبيعى فائدة للأمن القومى سواء الخارجى أو الداخلى وشكراً .

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

شكراً، وأرجو أن تبلغ عنا تحياتنا إلى أهلنا فى النوبة وأشكرك على هذه المداخلة الهامة .

السيد الأستاذ ممدوح حمادة :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً سيادة الرئيس المحترم، بالنسبة لما سمعناه من الإخوة مقررى اللجان بالنسبة لى خاصة بصفتى عضواً فى لجنة الحوار المجتمعى، هناك مشاكل كثيرة للفلاحين لابد من استحداث مواد لها، بالنسبة للإخوة مقررى اللجان وما ذكروه عن استحداث المواد، فأنا أضم صوتى لصوت الإخوة الذين طالبوا بانشاء دستور جديد، بديلاً من هذا الدستور، يوجد مشاكل كثيرة بالنسبة للفلاحين وأعطيتها لسيادتك تستوجب أن نضع الدستور الجديد وهى أهم من مشكلة الـ ٥٠٪ عمال وفلاحين أطلب من سيادتك وأضم صوتى للأخ محمود بدر من خلال لجنة الـ ٥٠ ، أن نرسل للسيد رئيس الجمهورية الرغبة فى أن ننشئ دستوراً جديد لسنة ٢٠١٣، وما تلقيناه فى الحوار المجتمعى يطالب بدستور جديد، وسيحل بعض المشكلات فى المواد التى نتنازع عليها، وشكراً .

السيد الدكتور أحمد خيرى :

أولاً باسم عمال مصر جميعا ننعى الفقيد الحاج محمد عبد القادر، ونرجو من السيد رئيس الجمهورية تكريمه بالشكل الذى يليق بنقابى حارب كثيراً من أجل رسالة الفلاحين، وأؤكد على أن ممثلى العمال ليسوا فى خلاف مع أحد من السادة الأعضاء كما ذكر بالأمس بأحد الجرائد، بالعكس هناك توصيف لحالة وتوصيف بالرأى ونتبادل الآراء مع بعضنا البعض، وهناك توافق شبه مؤكد بيننا على توصيل رسالة العمال لأعضاء اللجنة سواء فى لجنة الحريات أو لجنة المقومات، وأرجو الموافقة على اتخاذ قرار إجرائى بأن أعضاء لجنة الخمسين من حقهم الحضور فى أى لجنة بخلاف اللجان الأساسية

لهم ويكون لهم حق التصويت المبدئى قبل نزول المادة للجنة الصياغة، لأن بعض اللجان تمتنع عن الأخذ برأى بعض الأعضاء غير الأساسيين عند التصويت على المادة مبدئياً، وهذا هو شرعى لنا كأعضاء للجنة الخمسين أن نبدى آراءنا ويؤخذ بها قبل نزول المادة للجنة الصياغة ، وشكراً .

السيد الأستاذ سامح الصريطى :

شكراً سيادة الرئيس .

فى الحقيقة ، نحن كلفنا بالعمل لمدة ٣٠ ساعة فى الأسبوع ، وأؤكد على أن الكثير يعمل أكثر من ذلك فى تواصله مع قواعده الجماهيرية فى العديد من الأماكن ، والجميع وكل من لاقيتهم بلا استثناء ويؤكد ما قاله الأستاذ سامح عاشور مقرر لجنة الحوار المجتمعى فى المطالبة بصياغة دستور جديد خوفاً من حكم ببطلان دستور ٢٠١٢ ، والدستور يكون معبراً عن ثورة ٣٠ يونية المكملة لثورة ٢٥ يناير ، والشعب هو السلطة العليا ، وكل جلسات التواصل الاجتماعى مسجلة سواء كتابه أو صوتاً ، إذا وجدنا صوتاً مخالفاً نطرحه ولكن نتكلم عن الجماهير وهم أعلى سلطة منا ، الآن أطلب من سيادتك ماذا يمكن أن نقدمه الحوار المجتمعى يرسل للجان لكن فى هذا المطلب ، هذا المطلب للسيد رئيس الجمهورية بإعلان دستورى مكمل ، وليس مطلباً من اللجان، وبالتالى ماذا يمكن أن نقوم به تجاه هذه القضية وشكراً.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

شكرا .

ما تقوم به اللجنة هو التعبير عن الموقف أو الجو العام فيها ، وسنبحثه ونعدله ، وسنتصرف فى ضوء الرغبة الغالبة والواضحة فى دستور جديد .

السيد الأستاذ محمد سلماوى(المتحدث الرسمى) :

فى الحقيقة إن كل من تحدثوا عن دستور جديد وأهمية دستور جديد أغنونى كثيراً عما كنت أود أن أقوله ، فقط أريد أن أشير إلى نقطة أساسية وهى أن الحدث الجلل الذى حدث يوم ٣٠ يونية فرض دستوراً جديداً بتوجهات جديدة ، وأضيف أن اللجنة الموقرة تتجه منذ البداية إلى مراجعة جميع المواد ،

وكتابة دستور جديد لم تخرج عن ولم تناف القرار الجمهورى الذى نص بالفعل على التعديل ، ولكنه لم يحدد حدود هذا التعديل ، وإنما ترك اللجنة تقرر ما تريده والتعديل يمكن أن يكون جزئياً أو كلياً ، وقد بدأ منذ البداية كليا تماماً، وما سينتج عن هذه اللجنة سيكون بالضرورة دستوراً جديداً أو كما تفضلت يا سيادة الرئيس ، وثيقة أو نص دستورى جديد لأنه استجابة لظرف سياسى جديد حدث ٣٠ يونية وشكراً جزيلاً .

السيد الأستاذ محمد عبلة :

شكراً سيادة الرئيس .

سأتكلم عن جواز السفر المصرى وهو مهم جداً لأنه عنوان مصر فى أى مكان ، والحالى لا يذكر به أى شىء يشجع المصرى على أن يحمله، لأن جواز السفر المصرى أعتقد أنه لابد أن يذكر عليه أن حامله يتمتع بحماية الدولة ، ويتمتع بكل الحقوق الدستورية ، لأن ما يذكر فى جواز السفر الحالى أشياء مخيفة فقط مثل يقع تحت طائلة القانون ولا يوجد شىء يبين أنه تحت حماية الدولة المصرية .

ثانياً ، قسم رئيس الجمهورية ، أتمنى أن يحتوى على مواد تمكننا من محاكمة رئيس الجمهورية فى أول انحراف عن الدستور ، فلابد وأن يكون قسم رئيس الجمهورية يحتوى على التزام أن يكون رئيساً لكل المصريين ويشمل برعايته المصريين فى أى مكان ، وهى شىء مهم ، ومازلت أؤكد على وضع خريطة مصر فى الصفحة الأولى من الدستور المصرى، وشكراً .

السيد الأستاذ مسعد أبو فجر :

السيد "رئيس ، زملائى الأعضاء ، أحمل لكم رسالة من أمهات المحتجزين والمحبوسين على ذمة الحرب على الإرهاب، لكن قبلها أؤكد على حرصنا ودعمنا الكامل لأجهزة الدولة فى حربها على الإرهاب ومطاردتها للجريمة ، لكن فى نفس الوقت الذى نطالب هذه الأجهزة بالشفافية الكاملة من ناحية ما تقوم به من إجراءات فيما يتعلق بالآتى : أماكن تواجد المحتجزين وأعدادهم ، وطبيعة التهم الموجهة إليهم، ثانياً مدى توافر الحقوق التى يجب أن تمنح للمتهمين بما فى ذلك وجودهم فى أماكن معلومة وحق ذويهم فى زيارتهم، لأن الكثير من أمهات المحتجزين والمحبوسين ومن جديد أضع المحتجزين

والمحبوسين بين قوسين يقلن لى بأنهن ممنوعات من زيارة أبنائهن، وأظن أن هذا لا يليق بعد ثورة ٣٠ يونية، وهناك الكثير من أمهات من تم احتجازهم على ذمة نفس الحرب يتصلن بى يسألننى عن أماكن احتجاز أبنائهن فهناك نوعان ، نوع من الأمهات ، لا يعرف مكان احتجاز أبنائهن ونوع من الأمهات يعرف مكان احتجاز الأبناء ولكنهن ممنوعات من زيارتهم ، لا يليق هذا بنا بعد الثورة المصرية، ينبغى لكل من يتم احتجازه أن يتم إعلام أهله فوراً بالمكان المحتجز فيه ، وأن يسمح لأهله فوراً بزيارته، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

السيد الدكتور حسام الدين المساح :

بداية زملائى الأعزاء اسمحوا لى بالكلام حول وضع اللجنة التى نحن فيها والرؤية العامة للمجتمع، هل نحن نقوم بإعادة صياغة لما تم أم ننشئ دستوراً جديداً؟ هذه النقطة يجب أن تكون محل الاهتمام القادم ، وسنعتمد عليها شيء أساس العمل الذى نقوم به.

ثانياً، زيادة الوعى فى المجتمع أدى إلى أن الجميع يتحدث فى موضوعات كنا نجدها ونسمعها فى الماضى من أصحاب الياقات البيضاء فأصبحت على مستوى الشارع العام، وهذا يقتضى أن نضع دستوراً يتصل بالمجتمع ولا تضع قواعد عامة منبتة الصلة عن المنبع، إنما قواعدنا يجب أن تضاهى رؤية الناس، لهذا فإن الدكتور عمرو الشبكى قد أسعدنا بتقريره الجامع ولكنه لم يتطرق مطلقاً لها فهل ، هل سنتفق على نظام الانتخابات وما يتبعها من وجود مجلسين لأن هذا موضوع ليس للخاصة ولكنه للعامة ، النقطة الأخيرة أرجو تجميع الهيئات القضائية معاً للاتفاق بينهما لأن هذا الموضوع سيخلق نزاعاً كبيراً جداً مع تحياتى .

السيد الأستاذ عمرو صلاح(المقرر المساعد للجنة الحقوق والحريات):

أود أو أوضح بعض الأمور فيما يتعلق بما أثير حول استخدام كلمات عربية أو غيره وما أثير من أحاديث حول فكرة ضرورة التزام لجنة الحريات بما يطلقه البعض من قيم أو تهديدات متعلقة بالسلام الاجتماعى أو على لسان آخر مقتضيات المجتمع...إلخ، أؤكد وأعتقد أنه واضح بين زملائنا فى لجنة الحقوق والحريات نحن عندما نناقش كل بند لا نخترع شيئاً جديداً أو نأتى بشيء من الفراغ، وأعتقد أن كل دساتير الدول شرقاً أو غرباً وكل المواثيق الدولية والحقوقية التى تمثل تراثاً إنسانياً والتى ساهمت

مصر فى وضعها هى محدودة فى هذا الأمر ليس فيه نقاش، لكننى أيضاً ألمس من بين أعضاء لجنة الحقوق والحريات رفضاً واضحاً فى إعادة أى استبداد سواء كان فى دستور ١٩٧١ عندما تضع لى مادة تتكلم عن الحقوق والحريات عظيمة ورائعة وتختمها بحماية السلام الاجتماعى أو الآداب العامة ومقومات المجتمع، وما لمسناه فى دستور ٢٠١٢ تضع مادة عظيمة ورائعة جداً تتحدث عن الحقوق والحريات وتنهيها بالأعراف والتقاليد والقيم، أقصد أن أى نص يتحدث عن الحقوق والحريات قد يكون نصاً جيداً، ولكن كلمة واحدة تحت دواعى العادات والتقاليد وقيم المجتمع والسلام الاجتماعى، الأمن والاستقرار قد تنسف هذه المادة من محتواها، وبالتالى نحن نتمسك بوضع ما استقرت عليه دساتير العالم والمواثيق الدولية، وشكراً.

السيد اللواء على عبدالمولى:

شكراً سيادة الرئيس.

أولاً، تصحيح موضوع قانونى وهو الخوف من الطعن على نصوص الدستور، الحقيقة أنا لا أجد القاضى المختص بنظر الطعن على الدستور، المحكمة الدستورية العليا الطعن أمامها بدفع فرعى فى دستورية القوانين واللوائح حتى ولو كانت الجمعية التأسيسية هناك مطاعن بشأنها، إنما الدستور نفسه وطرحه للإرادة الشعبية تطهر من أى مطعن، لأن هذه الجزئية تكررت أكثر من مرة ولنا أن نلجأ للمتخصصين فى الفقه الدستورى هل يمكن الطعن على الدستور؟ يجب تصحيحها، من ناحية أخرى أؤكد مرة أخرى أنه لا يوجد معتقل جنائى أو سياسى واحد فى مصر، جميع الإجراءات التى تتم الآن جميعها عن طريق جهات التحقيق وعن طريق النيابة العامة، وبالتالى يمكن اللجوء للنيابة العامة فى أى استفسار يتعلق بأى إجراء قضائى، وشكراً.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

شكراً، بالنسبة للنقطة الأولى المسألة ليست مسألة الطعن ولكن مجرد التشويش على الدستور وهذا ما لا نريده ويجب تجنبه، أما عن الموضوع الثانى أفهم أنك تتحدث عن المحبوس السياسى ولكن الجنائى فهم أناس ارتكبوا جرائم ومن ثم وجب حبسهم طبقاً لما تقرره المحاكم.

السيد المهندس صلاح عبدالمعبود:

شكراً سيادة الرئيس.

الدكتور سعد أشار فى كلامه إلى مبادئ الشريعة الإسلامية، ونحن الآن مازلنا نبحث عن صيغة توافقية لمعنى كلمة المبادئ، فالأمر لم ينقض بعد فى هذه الجزئية.

الأمر الثانى، بالنسبة للأحزاب على أساس دينى هذه كلمة مطاطة إذا أنشئ حزب للدفاع عن مادة دستورية فمثلاً يدافع عن المادة الثانية هل هذا حزب على أساس دينى؟ هذه كلمة مطاطة تحتاج إلى تفصيل وتفصيل، لذلك أخذ رأى هيئة العلماء بالأزهر الشريف هذا ليس ولاية فقيه وإنما إعلاء من شأن الأزهر الشريف، ولاية الفقيه تعنى حكما مقدساً باسم الإمام، أما الآخر فهذا اجتهاد من الأزهر الشريف، فليس هناك خلط بين الأمرين، كذلك أؤكد أننا جئنا إلى هنا كحزب النور لنعرض آراءنا ومقترحاتنا وأطروحاتنا وندافع عنها حتى النهاية ثم نطلب التوافق داخل الجمعية، وجهة نظرنا أنه كلما كان حجم التوافق كبيراً داخل الجمعية كان إقبال الشعب على الاستفتاء كبيرا، وهذا نجاح لنا، وكلما كان هناك خلاف وكثر الخلاف داخل الجمعية، هذه رسالة سلبية للشارع وتؤدى إلى أن يكون التصويت فيها قليلا، والمشاركة قليلة لقد جئنا لنتوافق من أجل مصر ، مصر عندنا أهم من أى شىء ، وشكراً سيادة الرئيس.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

شكراً .

وأنا أيضاً أبادلك نفس النقطة أنه لابد من التوافق ، أما عن الأزهر فلا يحتاج إلى مزيد من العلو فهو محترم من جانبنا جميعا ولا يحتاج إلى كلمة هنا أو هناك .

السيد الدكتور صلاح دسوقى :

شكراً سيادة الرئيس .

منذ الجلسة الأولى وهناك توافق على أننا ننشئ نصاً دستورياً جديداً ، وتردد هذا الكلام فى هذه الجلسة مرة أخرى ولم يلفت انتباهنا أننا لا نفعل ذلك، نحن نعمل على هذا المشروع وهو ليس نصاً

دستورياً جديداً وإنما هو تعديل لدستور ٢٠١٢ ، أعدته لجنة الخبراء بجهد رائع وجميل جدا لكن ما يحدث فى الواقع العملى أن اللجان الثلاثة التى تتعامل مع النصوص حتى الآن تعمل بهذا المشروع ولا تنتج نصاً دستورياً جديداً ، على سبيل المثال أمامنا المادة الرابعة الخاصة بالأزهر اليوم نتكلم ونبحث عن صياغتها لا نتكلم عن موقع هذه المادة من الدستور الجديد الذى نتحدث عنه والتخوفات التى تتحدث عن ولاية الفقيه وهى تخوفات حقيقية، مثال آخر عندما نتحدث فى نظام التعليم نتكلم عن نص موجود وهنا فى هذا المشروع، فنحن نتكلم عن التعليم الأساسى، ننسى الواقع الذى يقول لنا إننا اليوم مطالبون فى التعليم الأساسى ليس أن تلتزم الدولة بالتعليم الأساسى، ولكن لابد أن تكفل الدولة التعليم لكل المواطنين فى كل مراحله، ليس فقط التعليم الأساسى، التعليم الجامعى لابد أن يكون مكفولاً وتلتزم الدولة به، التعليم الأساسى ليس مشكلته أن الدولة تلتزم به أم لا؟ وإنما مشكلته أنه لم يعد هناك تعليم أساسى وطنى، الدستور لابد أن يتكلم عن تعليم أساسى موحد، وليس تعليما ألمانيا أو تعليما مصريا أو تعليما فرنسيا أو تعليما إنجليزيا، وشكراً.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

شكراً، أرجو أن نضع فى اعتبارنا أيضاً عند الحديث عن التعليم موضوع الجودة، وأن ننتج أناساً متعلمين حقيقة وليس مجرد شهادات نعدها ونفخر بالرقم.

السيد الدكتور وسيم السيسى:

شكراً سيادة الرئيس، لن يعود لمصر وجهها الحضارى إلا إذا أكدت على الهوية المصرية، حين سألوا فرانسيس بيك بم تتقدم أوروبا؟ قال أن يكون لها تاريخ، وحين سألوا سنمونيديس اليونانى كيف هزمت اليونان أعدائها؟ قال هزمناهم ليس حين غزوناهم بل حين أنسيناهم تاريخهم وحضارتهم، الشىء العجيب يا سيادة الرئيس، أن البعض يعتقد أن الحضارة المصرية القديمة معاكسة للدين، بل إننا نجد أن النبى موسى عليه السلام، التوراة تذكر وتقول إنه تأدب بحكمة المصريين، لذلك السيد المسيح جاء إلى مصر وكل تعاليمه تتفق مع الحضارة المصرية العظيمة والقديمة، حتى الرسول عليه الصلاة والسلام سألوه

عن الكنانة، علاقته بأرض الكنانة قال اصطفى الله من بنى إسماعيل الكنانة، واصطفى من الكنانة بنى مناف، واصطفى من بنى مناف قريشاً، واصطفى من قريش بنى هاشم، واصطفانى من بنى هاشم، فلم أزل خياراً من خيار، بمعنى أفضل الناس من أفضل الناس، هذه هى مصر يا سيادة الرئيس، كلمة أخيرة أقولها وأطلبها من هذه اللجنة التمييز الإيجابى حتى ينتفى وينتهى التمييز السلبى بالنسبة للأقباط والمرأة، وشكراً سيادة الرئيس.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

شكراً جزيلاً.

السيد الدكتور محمد عطية الفيومى:

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً سيادة الرئيس، إننى سأعود مرة أخرى للتساؤل المهم جداً الذى لابد أن يحسم وهل هو تعديل الدستور، هذا الدستور الذى صنعه الأهل والعشيرة أم دستور جديد؟ سيادة الرئيس، نحن تحدثنا قبل ذلك والكل تحدث والشعب يتحدث عن دستور الحلم، الدستور الذى يؤسس لبناء دولة القانون، التى تقوم على الديمقراطية الحديثة والذى يؤكد على أن المواطنة هى أساس المساواة بين أبناء الوطن، وترسخ لمدنية الدولة، الدستور الذى يحقق التوازن بين سلطات الدولة ويصنع حائط صد منيع ضد قوى الفاشية الدينية وضد الديكتاتورية، سيادة الرئيس، التحول الذى حدث فى مصر بعد ثورتين جعل الشعب كله مهتماً بالدستور، وهذا شىء غير مسبوق فى تاريخ مصر، ولذلك هناك اهتمام شعبى كبير بما يحدث اليوم هنا، سيادة الرئيس، ما يحدث فى اللجان أيضاً هو مناقشة دقيقة لكل تفصيلة وكل كلمة، أعتقد أننا بذلك نصنع دستوراً جديداً، سيادة الرئيس، نريد اليوم أن نضع أمام الشعب أن هذه اللجنة التى تتولى المسئولية التاريخية العظيمة تصنع دستوراً جديداً وليس تعديلاً لدستور ٢٠١٢، وشكراً سيادة الرئيس.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

شكراً جزيلاً.

السيد الدكتور محمد أبو الغار:

شكراً سيادة الرئيس، إننى سأتكلم عن المادة الثانية من الدستور، المادة الثانية مبادئ الشريعة موجودة من دستور ٧١، والدساتير التى كانت موجودة قبل ٧١ يوجد بها نفس المعنى، طوال السبعين سنة هذه لا يوجد قانون واحد صدر فى مصر مخالف للشريعة الإسلامية، الأزهر ، الكنيسة، عموم الشعب المصرى موافق على هذه المادة كما هى، إننى لا أرى داعياً على الإطلاق للدخول فى متاهات جديدة تعطلنا وتعطل الدستور، وتعطل تقدم مصر، وشكراً.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

شكراً جزيلاً.

السيد المستشار أحمد رضوان:

شكراً سيادة الرئيس.

إننى سأتكلم فى النقطة التى أثرناها عدة مرات سواءً فى هذه الجلسة أو فى جلسات سابقة، هل نحن بصدد عمل دستور جديد أم نقوم بتعديل الدستور القائم؟ الإعلان الدستورى قال تعديلاً، وإننى أرى أن كلمة "تعديل" تتسع لتشمل أن نغير الدستور كله، نحن عندما نعدل أى تشريع من التشريعات نتبع ثلاثة طرق أو ثلاثة بدائل، إما أن نستبدل مواد بمواد، أو نضيف مواد جديدة، أو نلغى بعض المواد الموجودة فى التشريع الذى أعدله، أى تشريع أعدله، إما أن أستبدل أو ألغى أو أضيف، نحن هنا أمامنا المشروع، التعديلات التى حدثت فيه تناولت تقريباً جميع المواد أو معظم المواد إن لم تكن جميعها، الآن أستطيع استخدام كلمة "يعدل" بدون أن ألجأ إلى تعديل الإعلان الدستورى، التعديل يشمل إننى أستبدل مادة بمادة أو مواد بمواد أو باباً بباب أو الدستور بدستور آخر، وسأقول ذلك فى المقدمة، لن أقول فى الدستور نفسه وإنما سأقول فى مقدمة الدستور وهى جزء منه، إننى نظراً لأن الغالبية من الشعب تطالب بدستور جديد ونظراً لأن التعديلات نالت من معظم مواد الدستور إن لم تكن جميعها، فنحن نستبدل الدستور القائم بدستور جديد، وشكراً سيادة الرئيس.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

شكراً، هذه النقطة نقطة مهمة تستدعى نقاشاً واليوم ليس لدينا وقت، المستشار أحمد رضوان يقول إن اللجنة هى التى تقرر إنه جديد أم غير جديد، وليس رئاسة الجمهورية، إنما هناك رأى آخر فى هذا، وسنناقشه دستورياً وقانونياً ثم نتخذ الخطوات اللازمة لترجمة الرأى الغالب الترجمة السليمة والصحيحة والقانونية.

السيد الأستاذ نجيب أبادير:

شكراً سيادة الرئيس، نحن على أبواب مرحلة جديدة، مرحلة أتمنى ألا يتم فيها استبعاد أو إقصاء أحد، وأتمنى أن الدستور الجديد الذى نكتبه الآن يعيد إلى حضن الوطن خمس فئات تم تهميشها على مدار عقود مضت، المرأة، الشباب، الأقباط، النوبيون، وذوو الاحتياجات الخاصة، وأرجو أن يتم ذلك عن طريق محور واحد وهو تحديد نسبة مئوية أو حصة لهم فى الآتى:

١- الانتخابات البرلمانية.

٢- المحليات.

٣- الوظائف.

سواءً كانت الوظائف الحكومية أو فى الجامعات، وشكراً.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

شكراً جزيلاً.

السيد الأستاذ محمد وهدان:

شكراً سيادة الرئيس، فى الحقيقة نحن بالفعل كممثلين لاتحاد العمال ونقاباته وتنظيماته، نرغب فى التأكيد على ضرورة عمل دستور جديد، بعد ثورة ٣٠ يونية لأنه مهم جداً، ويجب أن يتضمن الدستور الحفاظ على مكتسبات العمال التى اكتسبناها فى الدساتير السابقة منها الـ٥٠٪ عمال وفلاحين والـ ٥٠٪ فى المجالس المنتخبة الأخرى، أيضاً نؤكد من هذا المكان على ضرورة دعم الحريات النقابية، ولكن نقول عند إنشاء النقابات والاتحادات أن يكون ذلك من خلال قانون ينظمه، بل نحذر على شىء يجب أن نرعاه طبقاً للاقتصاد القومى وهو ألا تكون هناك فى المنشأة أكثر من لجنة نقابية، لأن هذا سوف يؤثر فى

الاقتصاد القومى، وسوف يؤدى هذا إلى التصارع بين العمال وبعضهم البعض فيجب أن نراعى ذلك مستقبلاً لأن من المهم جداً يا سيادة الرئيس، أن يكون هناك نقابة واحدة فقط فى المنشأة، لكن إذا تعددت النقابات فلتكن فى الاتحادات بل تكن فى النقابات العامة لأن هذه لن يكون فيها مشكلة، لكن المنشأة الواحدة كل شخص يستطيع أن يجمع خمسين زميلاً ويؤسس لجنة نقابية ويتفرغ الكل للصراعات النقابية ونترك العمل ولا نعمل، وشكراً سيادة الرئيس.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

شكراً جزيلاً.

السيدة الأستاذة منى ذو الفقار(نائب رئيس اللجنة):

شكراً سيادة الرئيس، هناك ملاحظتان، يوجد توافق كامل بين الغالبية العظمى من أعضاء اللجنة ولجنة الحوار المجتمعى وكل من يتحدث معنا، يجب أن نكون إزاء دستور جديد يترجم الثورات الشعبية التى قامت فى مصر خلال العامين أو الثلاثة الماضية، إننى لدىّ ملاحظتان، ملاحظة أنى أميل لرأى الدكتور أحمد رضوان بأن هذه اللجنة مرخص لها أن تصدر دستوراً جديداً لأن لها حق التعديل الشامل كما تفضل سيادته، ولأنها إزاء ترجمة أهداف ثورة شعبية، ولكن لأننا عندنا دعوى بطلان بل دعاوى – أكثر من دعوى– ببطلان حقيقى، فإجراءات إصدار دستور ٢٠١٢ المعطل وهذه الدعوى استسمح زميلى سيادة اللواء ممثل وزارة الداخلية أنى أختلف معه لأن الاستفتاء الشعبى لا يطهر من البطلان، فالاستفتاء على دستور ٢٠١٢ طبقاً لأحكام المحكمة الدستورية العليا والمحكمة الإدارية العليا لا يطهر من هذا النوع من البطلان، فنحن لا نستطيع أن نتحمل أى خطر يهدد ما ننتجه من وثيقة دستورية أعتقد أنها ستكون جديدة وجديرة بما يصبو إليه الشعب المصرى، فنحن لا نستطيع أن نخاطر بهذا، فنحن وزملاؤنا القانونيون سنبحث بحثاً عميقاً عما إذا كنا نحتاج إلى إجراءات للحصول على تعديل أم لا، وكيف نحصن الدستور من هذه المخاطر ، وشكراً.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

شكراً جزيلاً، أرجو أن يكون بحثاً عميقاً ولكن سريعاً، يعنى فى أيام قليلة قبل نهاية هذا الأسبوع أو بداية الأسبوع القادم.

السيد الأستاذ أحمد عيد:

شكراً سيدى الرئيس، حقيقة طوال الوقت أنا فى مناقشاتى واهتماماتى كنت حريصاً على أن تكون متعلقة بمبادئ وقضايا لها علاقة بالقضايا الاجتماعية، مشاكل تهم المواطنين، الصحة، التأمين الصحى، التعليم، العمل، البطالة، ولم أكن أنتوى الخوض فى الجدل الدائر حول المادة الثانية أو المادة الثالثة أو الهوية أو الشريعة أو أى من هذه النقاط، لأن صراحة الشعب المصرى ينتظر أشياء تمسه بشكل حقيقى لا ينفع الناس فى الخارج تكون "تعبانة وطالع عينيها" ونحن نتكلم فى أمور أرى أنها أمور محسومة منذ مئات السنين، ولكننى أؤكد مرة أخرى أنه كان جزءاً كبيراً ومن الأسباب التى قامت ثورة ٣٠ يونية عليها هى إنهاء الدولة الطائفية وإنهاء الدولة الدينية، الشباب عندما نزلوا فى ٣٠ يونية لم يكن يقول فقط يسقط محمد مرسى ولكن كان يقول يسقط حكم المرشد، وتسقط الدولة الدينية والدولة الطائفية، الرئيس الذى ظل على مدار سنة لم يزر كنيسة فى أى عيد من الأعياد ينتظر فتوى، أول مرة فى تاريخنا نعرف أننا يجب أن ننتظر فتوى تقول لنا هل نقول للمسيحيين كل سنة وأنتم طيبون أم لا؟ ندخل كنيسة أم لا؟ هذا الأمر لم يحدث أبداً، فأنا صراحة أحب أن أؤكد وأوضح مرة ثانية، ٣٠ يونية قامت على الدولة الدينية، ٣٠ يونية قامت على حكم المرشد، ٣٠ يونية قامت على الطائفية، نحن لن نسمح ولن نقبل هذا، وليس كل أولوياتنا كشباب وأعضاء فى لجنة الخمسين أولوياتنا التعليم والصحة وقضايا المواطنين أننا نغفل أو أننا لا نهتم بالمبدأ الأساسى وهو مدنية الدولة، هذا بالنسبة لنا أمر محسوم منذ مئات السنين، لذلك نحن لا نخوض فيه، لكن عدم الخوض فيه ليس معناه أننا نخضع للابتزاز أو أننا نقبل بما هو أقل من ذلك، نحن لسنا على استعداد للرجوع خطوة واحدة للوراء على الإطلاق، هذا الموضوع بالنسبة لنا تم حسمه تماماً وهو موضوع مدنية الدولة وأنه لا توجد دولة دينية أو دولة طائفية مع ضرورة الاهتمام بمشاكل الناس، وشكراً.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

شكراً ، ليس من بيننا ولا أعتقد أن هناك فى الشعب المصرى من يريد أن يرجع إلى الوراء، لابد من السير إلى الأمام وفتح الآفاق أمامنا وأمام الأجيال الأخرى.

السيد المهندس محمد ريان:

بسم الله الرحمن الرحيم

المصريون فى الخارج سعداء جداً "بالفيديو كونفرانس" الذى تم عمله فى الدول عن طريق لجنة الحوار المجتمعى، كل الشكر والتقدير للذين بذلوا هذا المجهود ولأول مرة فى تاريخ مجلس الشورى أن يتم التواصل بين الوطن الأم مع أبنائه فى الخارج فى بعض دول العالم، إن شاء الله نواصل الحوار من خلال مجلس الشورى مع زملائنا فى باقى الدول التى لم نتمكن من حوارها لضيق الوقت، ولكن فقط أنا أحب أن أؤكد على نقطة وهى أن المصريين فى الخارج مذكورون فى أكثر من مادة ٤٦، ٦٤، ٦٥، ، ١٣٨ وبعض المواد الأخرى فى الدستور، أرجو أن يكون هناك فصل مستقل لأبناء مصر فى الخارج لكى نجمع المواد المتعلقة بالمصريين فى الخارج ويكون لهم فصل مستقل نستطيع من خلاله التعامل معهم.

النقطة الثانية، التى أريد أن أثيرها خاصة بحقوق أبناء مصر فى الخارج، حقوق أبناء مصر فى الخارج والمواطنة الكاملة نأمل إن شاء الله أن تتحقق، وقد تقدمنا بمقترح فى هذا الشأن وقد سلمناه للجنة الحوار، ولكن نأمل أن نتناقش فى هذا الأمر مرة أخرى، وأن هذه المقترحات الخاصة بحقوقهم أن تدرس وتؤخذ فى الاعتبار جيداً، وشكراً سيادة الرئيس.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

شكراً جزيلاً.

السيد الأستاذ مجدى أحمد ناجى سخى:

شكراً سيادة الرئيس، بلغة المحامين أنضم إلى زملائى المتمسكين وبقوة بأن منتج اللجنة هو دستور جديد، أتفق أو أختلف مع ما ساقه زملائى بأنه يستلزم إعلاناً دستورياً جديداً أو أن القرار الجمهورى الصادر بتحديد أعمال اللجنة كافياً بذاته، أنا ما يعنينى الآن أنه إعلانياً يصدر عن اللجنة أن ما يصاغ هو

تعديل دستورى وهذا ما يحدث البلبلة، نحن نتمسك بأن المنتج دستور جديد، هذه أمنيتى أن يكون حديثنا عن كونه منتجاً جديداً دستوراً جديداً، لأن هناك إشكالية فى الاستفتاء، لو أنه تعديل هل الاستفتاء على المواد المعدلة أم على المنتج الذى تم شاملاً المواد المعدلة؟ هذا الأمر لابد أن يوضح ولابد أن يحسم من الآن.

الأمنية الثانية، سيادة الرئيس، أتمنى ألا تتجاوز مواد الدستور ١٥٠ مادة، وأنا دليلى على ذلك أن هناك مواد عديدة فى المشروع هى مواد لائحية لا ترتقى حتى إلى مرتبة القانون، هناك مادة... المادة ٨٠ من المشروع تتحدث عن مكافأة أعضاء مجلس الشعب، وهذه المادة مكانها لائحة مجلس الشعب، ثم المادة ٨٤ التى تتحدث عن أنه لا يجوز لنائب فى البرلمان أن يشترى أو يبيع له أو لأقاربه وغير ذلك مما يجب أن يكون مكانه اللائحة وليس الدستور، وشكراً سيادة الرئيس.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

شكراً جزيلاً.

السيد الدكتور صلاح الدين عبد الله:

سيادة الرئيس، أعضاء اللجنة الموقرة، ليس لدىَّ وقت، لا حاجة بى إلى مقدمة نظرية تأكل وقتى الذى هو ضيق بطبيعته ولما لم يكن لدىَّ البريد الإلكترونى الخاص باللجنة لأرسل عليه المقترحات مكتوبة فسوف أدلى ببعضها ها هنا حتى تتاح لى كتابتها والله تعالى من وراء القصد.

أولاً، يجب على المستشفيات الاستثمارية على اختلاف مستوياتها أن تقبل حالات الطوارئ التى يخضع لها المعدمون وأن تعالجهم علاجاً مجانياً على أن يخصم ذلك من ضرائبها.

ثانياً، يجب على المستشفيات الاستثمارية على اختلاف مستوياتها أن تقبل نسبة ٥% من المعدمين وأن تعالجهم علاجاً مجانياً على أن يخصم ذلك من ضرائبها.

ثالثاً، يجب أن يتاح حق المعلومة للمعوقين وتلتزم بذلك الدولة والقطاع الخاص وجميع وسائل الإعلام.

رابعاً، يجب تسهيل الحياة بالنسبة للمعوقين بما قد يحول بينه وبين غيره بسبب إعاقتهم كما هو الحال فى رصف الطريق بطريقة معينة عند الصعود للأرصفة لتسهيل ذلك على المقعدين الذين لا يستطيعون الصعود على السلالم، فلابد لكل بناية أن يتوافر فيها ذلك لأنهم يلقون من ذلك مالا يستطيعون تحمله.

خامساً، مجانية التعليم أعتقد أنها يجب أن تقتصر على المرحلة الإعدادية والتعليم الفنى، أما ما وراء ذلك من الثانوية والجامعة فأحسب بأن يكون رهناً بأمر من اثنين، إما احتياج الدولة فى مجال من المجالات أو تفوق الطالب، وحسبنا أن نقارن بين المتعلمين فى النصف الأول من القرن العشرين ومتعلمى هذا العصر، أيضاً تشكيل مجالس مدنية من الوزارات...

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

شكراً جزيلاً.

السيد الأستاذ محمد صبح الدبش:

بداية أود أن أنعى زميلنا الراحل محمد عبد القادر، والذى كان بالنسبة لى ولكبر سنى يعتبر محمد عبد القادر ابنى الأكبر وأخى، وهو إذا كان قد غاب عنا بجسده فهو موجود بروحه، أما تعليقى فهو أن السادة الأفاضل قد أرهقنا أنفسنا بإقرار لائحة وقلنا فيها نريد أن نقلص اختصاصات رئيس الجمهورية، ثم يأتى رئيس الجمهورية ويتعدى اللائحة ويتعدى القانون السابق ويعين شخصاً بدون تصعيد الاحتياطى؟؟ هذا أعتقد أنه تشوبه شائبة، ومن الممكن أن تبطل عمل اللجنة وتبطل الدستور، فأنا أقول .. أخى رفعت داغر أيضاً شقيقى، إنما نحن نتكلم على أننا أقررنا لائحة ويأتى رئيس الجمهورية بآخر، المفروض أنه يدخل كاحتياطى والاحتياطى الأقدم يتم تصعيده....

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

لحظة .. نقطة نظام .. تفضل يا أستاذ محمد سلماوى.

السيد الأستاذ محمد سلماوى (المتحدث الرسمى):

اسمح لى يا سيادة الرئيس، هذا الحديث أولاً خارج عن الموضوع وغير مقبول، لأن ما صدر من رئيس الجمهورية هو استمرار لطريقة تشكيل هذا المجلس، هذا المجلس اعتمد فى تشكيله على استطلاع آراء النقابات والهيئات وقد رشحت هذه النقابات والأحزاب وغيرها من يمثلونها وتم إصدار القرار الجمهورى بناءً على هذه الترشيحات، وقد اتبع نفس هذا الأسلوب اتساقاً مع القرار الجمهورى الأول بأن استطلع رأى النقابة العامة للفلاحين فرشحت من يمثلها فصدر القرار الجمهورى باسمه، فلا ينبغى أن نقول إن هناك خروجا ولا انتهاكا ولا غير ذلك، وشكراً.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

شكراً جزيلاً، على كل حال هو عبر عن وجهة نظره، والظروف دعتنا لإعطائه الوقت الذى عبر فيه عن رأيه، وشكراً.

السيد الأستاذ عمرو أحمد إبراهيم درويش:

شكراً سيادة الرئيس، فى الحقيقة أنا أود الكلام فى نقطة فى منتهى الأهمية، ولكن فى البداية واجب طبعاً أن ننعى الحاج محمد عبد القادر، كان زميلاً فى لجنة المقترحات والحوار المجتمعى، وأنا أقترح على حضرتك وعلى السادة الأعضاء، أنه لو كان هناك إمكانية أن نسمى قاعة الدستور التى يتم فيها إجراء الحوارات والاستماع باسمه مؤقتاً خلال فترة عمل اللجنة، فهذا ممكن أن يكون تأبيناً لذكراه بشكل جيد.

الأمر الآخر: فى الحقيقة أنا لست قلقاً من موضوع التوافق داخل اللجنة، لجنة الخمسين، لأننى أعتقد أن الشارع المصرى عنده قدرة كبيرة جداً على الاستيعاب، وأعتقد أيضاً أن قصة التوافق عند الشارع .. الشارع يتطلع فى الدستور إلى أمور فى منتهى الأهمية، وأنا أتفق مع زميلى أحمد عيد، أن الشارع ينتظر من اللجنة داخل هذا الدستور أموراً تمس حياته اليومية سواء كانت بمرتبات أو فيما يخص أمور الحياة والمعيشة، فبالنسبة لضرورة التوافق داخل اللجنة أعتقد أن هناك سعياً جاداً وحثيثاً داخل اللجنة على موضوع التوافق، نحن فى لجنة الحوار المجتمعى والمقترحات قمنا بعمل أكثر من جولة داخل

المحافظات أعتقد أن ما يأتينا من مقترحات أو ما يأتينا من آراء تؤكد أن هناك هوية للدولة ولا يجب أن نحيد عنها فى الدستور الجديد أو فى التعديلات الدستورية، أعتقد أن هوية الدولة هو أمر مهم جداً، وأعتقد أيضاً أن الحوار المجتمعى هو أمر مهم وفى منتهى الخطورة والأهمية وأن ما ينتج عنه يفعل فعلاً داخل إطار عمل لجنة الخمسين لأننا نسمع بعض الآراء التى تقول إن هناك مقترحات لا تأخذ منحى جدياً، وشكراً سيادة الرئيس.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

شكراً جزيلاً.

السيد الأستاذ يسرى معروف:

شكراً سيادة الرئيس.

أرجو ألا أثقل على حضرتك، وأنا أعلم أنك مشغول للغاية فى اجتماعات متوالية ليلاً ونهاراً بخصوص اللجان النوعية ومشاكلها، ولكننا كعمال نحتاج إلى ضغطة ثانية على حضرتك، لكى يتم بأقصى سرعة عقد اجتماع عاجل مع لجنة الخبراء والعمال، لأن هناك اتجاها قاتلاً بالنسبة للعمال، وأنا أتكلم بصراحة ونحن لسنا فى حاجة إلا إلى الصراحة، ففى المادة ٣٦ هذه المادة نص عليها دستور ٧١ فى المادة ٢٦ ولم يتجرأ النظام السابق أو الأسبق على المساس بها وهى حق العاملين فى وجودهم فى مجالس الإدارات فى القطاع العام وقطاع الأعمال بنسبة ٥٠٪ وهذا يحقق توازناً داخل الشركات والأخطر من هذا ٨٠٪ الخاصة بصغار الفلاحين والحرفيين كانت موجودة فى دستور ٧١ حتى الآن لم يتم المساس بهذه النسبة، وهى تحمى صغار الفلاحين والحرفيين بنسبة ٨٠٪ فى التعاونيات، تم المساس بهاتين النسبتين وهذا مؤشر خطير لاتجاه اللجان واتجاه العمال والفلاحين.

النقطة الثانية، إننى أتحفظ على مقولة أن العمال فى مصر ٥٠ عاملاً يقومون بعمل نقابة، العمال فى مصر على أقصى وعى نقابى موجود فى العالم كله، وهذا بشهادة كل الاتحادات الدولية، عندما أعطى العامل المصرى حريته فلابد أن نتأكد أن حريته هذه ستؤدى للإنتاج وإلى مزيد من الشفافية ولن تؤدى بأى حال من الأحوال إلى طريق غير ذلك، والدليل على ذلك أننا جربنا فى النظام السابق والأسبق كيف

كانت العمال وكيف كانت اتحادات العمال، كانت تابعة للأنظمة وكانت اتحادات غير منتخبة، فماذا كانت النتيجة؟ كانت النتيجة مزيداً من التدهور فى أحوال العمال ومزيداً من التدهور فى الحريات النقابية ووضع مصر على القائمة السوداء، أما آن لعمال مصر أن يتحرروا من هذه العبودية الخاصة بالقوانين المتحكمة فيهم؟ وشكراً سيادة الرئيس.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

شكراً جزيلاً.

السيدة الأستاذة مها أبو بكر:

شكراً سيادة الرئيس.

فى البداية أود أن أبدى اعتراضى على إدارة الجلسة فى إعطاء الكلمة، حيث إنه من المفترض أن يكون إعطاء الكلمة بأسبقية طلبها وليس بالأفضلية، ثم أنتقل إلى ما أردت أن أتحدث عنه، فى الجلسة السابقة كنت قد تحدثت عن إضافة أداء الخدمة العسكرية لرئيس الجمهورية ولم يمهلنى الوقت حتى أستطيع أن أوضح ما أردت أن أقوله، فى الفترة السابقة أو فى النظام الأسبق كان وزير الداخلية يفصل من كان يعمل بالعمل السياسى داخل الجامعات أو فى الشارع السياسى أو غير ذلك من أداء الخدمة العسكرية، وكان يستثنى بقرار من وزير الداخلية طبقاً لنص مادة فى قانون العقوبات تحظر على الإرهابيين والخطرين على الأمن العام أداء الخدمة العسكرية، وهذا كان يكبد رفقاء النضال أنهم كانوا لا يستطيعون أن يتقدموا إلى أى وظيفة عامة أو إلى أى مؤسسة عامة مثل القضاء أو الشرطة وغيرها، أيضاً فى الوظائف العامة المتعلقة بمؤسسات الدولة، لأننى أؤكد على أن أداء الخدمة العسكرية هى من أهم واجباتنا الوطنية، وأتمنى أن يتقدم بها النساء أيضاً أو لا يكون هناك تمييز فى هذا الشأن، أنا عندى اقتراح بنص مادة مستحدثة وهى "يحظر على المتهرب من أداء الخدمة العسكرية تولى أى منصب بالدولة سواء كان بالتعيين أو بالانتخاب وهذا ينسحب على كل المناصب الموجودة بالدولة سواء كان رئيس جمهورية أو عضو مجلس شعب أو شورى أو محليات أو أيضاً نقابة أو اتحاد أو غير ذلك، وشكراً.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

شكراً جزيلاً، الأستاذ سامح عاشور يريد التعقيب، فليتفضل.

السيد الأستاذ سامح عاشور(مقرر لجنة الحوار والتواصل المجتمعى وتلقى المقترحات):

شكراً سيادة الرئيس، فى الحقيقة أنا بدأت أنزعج من فكرة تأجيل حسم موضوع الدستور وموقفنا منه، لأن من الجلسة الأولى نحن أثرنا هذا الموضوع، وعلى اعتبار أن سوف تأتى الساعة التى نقرر فيها الحسم سنبقى إلى دستور جديد أم سنكمل الدستور القديم؟ وأنا أرى أن هناك تقريباً ما يشبه الإجماع على أننا لا نريد إلا دستوراً جديداً ، لا يعطل هذا أى دعاوى قانونية، يعنى الحديث الذى قاله سيادة اللواء محمد ممثل وزارة الداخلية لا أساس له من القانون، لأنه أمامنا طعون عملية وواقعية تمت

فعلاً، المحكمة الدستورية قضت ببطلان القرار المتعلق بتشكيل الجمعية التأسيسية، لكن أبقت الأثر، وقالت حتى لا تحدث كوارث فى البلاد ولا يحدث هبوط لمستوى مؤسسات الدولة، أيضاً وارد الطعن، ليس على الدستور مباشرة على أى عمل من أعماله،على قرار تشكيله، على قرار استهدافه على الفرق بين المنتج وبين القرار، وبالتالى لماذا نعرض أنفسنا لمثل هذه المشكلات إذا كان أمامنا أن نصل إلى حل، أنا شخصياً من أنصار التفسير الواسع للمسألة القانونية المتعلقة بأن الإعلان الدستورى يستوعب التعديل على كل محتويات الأمر، لكن إذا كان الأحوط أن نصل إلى إعلان دستورى ممكن يتمم المسألة وينهى عنا حرجاً ويرفع عنا حرجاً أننا نلجأ إلى المحاكم أو يتم تعقب ما يتم من المنتج المقدم الآن، لابد أن نحسمه وبالتالى أرى أن نستخدم الخطوتين معاً.

الخطوة الأولى، أن نتخذ نحن القرار، أن ننوى ونعلن للجماهير أن هذه اللجنة تنوى إنتاج دستور جديد للبلاد.

الخطوة الثانية، أن نقدم هذا الإعلان إلى رئاسة الجمهورية، إذا أرادت رئاسة الجمهورية أن تنهى الأمر بإعلان دستورى ممكن نكون قد وصلنا بالتفاهم إلى استكمال الشكل من حيث الاتجاهين، وبالتالى أطلب من سيادتك الآن أن تحسم هذا الأمر بالتصويت علينا، حتى نفهم لأننا فى الحقيقة أن فكرة أن يظل الموضوع معلقاً مسألة غير منتجة وغير مفيدة، الأمر أن نحسم الأمر ماذا نريد، هل نريد دستوراً جديداً

فليكن ونصوت أم لا نريد تصويتاً جديداً فليكن ونصوت، نحن نقبل حكم الأمر الذى ينتهى إليه التصويت فى اللجنة هو الذى سنلتزم به، وبالتالى أطلب من سيادتك طلباً صريحاً جازماً بأن تعرض الأمر للتصويت على اللجنة وهى مكتملة بنصابها لكى تصل إلى القرار الذى نصبو إليه جميعاً من أجل مصلحة الوطن، وشكراً.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

شكراً للأستاذ سامح عاشور، وهو يتكلم على التصويت واللجنة مكتملة نصابها، أنا أرى أن اللجنة غير مكتملة، إنما الأمر ما بين أننا نريد دستوراً جديداً وهذا أستطيع أن أقوله بكل صراحة إننى أسمع وأرى وأترجم أغلبية المتحدثين سواء فى الجلسة هنا فى إطار لجنة الخمسين أو ما حولها من نقاشات وزيارات وحوارات، الكل يتحدث عن دستور جديد، وهذه هى مسئوليتنا، وقطعاً سوف ننتهى إلى نص دستورى جديد، إلى دستور جديد، هناك بعض الأمور القانونية تقتضى منا أن نبحثها وسوف نبحثها كما قلت قبل نهاية هذا الأسبوع أى غداً، يجب أن تكون لدينا الصورة واضحة.

المسألة لا تحتاج إلى التصويت الآن، إنما الجو العام، التوافق العام، ضرورى أن نصدر نصاً دستورياً جديداً، وهذا سنعمل عليه اليوم وغداً ثم نتشاور فيه فى إطار المكتب ولو احتاج الأمر إلى عقد جلسة أخرى سوف أدعو إليها أو عرض الأمر على رئاسة الجمهورية سوف أقوم به، هل هناك أية مداخلة أخرى، أعتقد أن نكتفى بذلك هذا اليوم طالما أعطيت التعقيب للسيد النقيب أعطى التعقيب للسيد اللواء، فليتفضل.

السيد اللواء على عبد المولى:

شكراً سيادة الرئيس.

أنا ذكرت أن لجنة العشرة المشكلة من كبار قضاة المحكمة الدستورية ومجلس الدولة وفقهاء القانون الدستورى، عندما أخذت على عاتقها هذا العمل كان أمامها بالقطع أن هناك طعوناً على الجمعية التأسيسية الأولى، ولم يقل أحد إطلاقاً أن الموضوع موضوع موحد فى الفقه القانونى كما قلت سيادتك، يطرح على لجنة من كبار الفقهاء الدستوريين وسنجد، هل الطعن على الجمعية التأسيسية الأولى يؤدى

بعد استفتاء شعبى، وكما قالت الأستاذة منى ذو الفقار سليم أيضاً من ناحية... موضوع آخر.... الاستفتاء هل يحول التأييد السياسى إلى عمل مشروع أو غير مشروع، وبالتالى المسألة خلافية تعرض على لجنة الفقهاء الدستوريين لكى يطرحوا وضعهم القانونى فى هذا، وشكراً.

السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

أرجو من الدكتور جابر جاد نصار والسيدة منى ذو الفقار والمستشار أحمد رضوان والسيد اللواء على عبد المولى أن يجتمعوا بى غداً الساعة الثانية عشرة إن شاء الله، هذا ليس متأخراً لكن لأننى مرتبط بمواعيد فى الخارج ، وإلا كان الاجتماع الساعة العاشرة صباحاً، لكى تناقش هذا الأمر وكذلك يحضر الأستاذ سامح عاشور باعتبار أنه محام ونقيب المحامين أيضاً وكذلك المستشار محمد عبد السلام باعتباره قاضياً يشار إليه بالبنان، وشكراً لسيادتكم جميعاً، وترفع الجلسة.

(رفعت الجلسة الساعة الخامسة والدقيقة الثلاثين مساء)

***

تم التصديق على مضبطة هذا الاجتماع.

مقرر لجنة مراجعة المضابط

الدكتور عبدالجليل مصطفى

رئيس لجنة الخمسين
ورئيس لجنة مراجعة المضابط

عمرو موسى